

## الضرر التبعي والأساس القانوني لدعوى التعويض عنه (دراسة تحليلية في القانون المدني العراقي)

محمد حنون جعفر<sup>1</sup> ، زبیر مصطفی حسین<sup>2</sup>

قسم القانون، كلية القانون- جامعة السليمانية، السليمانية، العراق<sup>1</sup>

قسم القانون، كلية القانون، جامعة جيھان- السليمانية، السليمانية، العراق<sup>2</sup>

mohammed.jafar@univsul.edu.iq<sup>1</sup>

zuber.mustafa@sulicihan.edu.krd<sup>2</sup>

### الملخص:

تحتل المسؤولية المدنية وبالتحديد تلك الناجمة عن الأعمال غير المشروعة أهمية خاصة في القوانين المدنية عامة، وتبرز ضمن موضوعات تلك المسؤولية، موضوع الأعمال غير المشروعة الواقعة على النفس، أبتداءً من الجرح والأذاء الجسدي ووصولاً إلى أذاق الروح بالقتل أو الوفاة. والقانون المدني العراقي، ورغم اعتماده في تنظيم أحكام المسؤولية الناجمة عن الأعمال غير المشروعة على أحكام الفقه الإسلامي، إلا أنه لم يتبنى القواعد المقررة فيه بخصوص التعويضات الناجمة عن الأعتداء على النفس، وأخذ بالأحكام والقواعد المقررة في القوانين المدنية، وبالتحديد من القانون المدني المصري. وكان من ضمن تلك الأحكام تلك المقررة لحق التعويض للأشخاص الذين ترتب لهم علاقات أسرية أو مالية بالمتوفى. حيث قرر في المواد (202-205) منه على حق التعويض للأشخاص الذين يلحقهم ضرر مادي أو أديبي نتيجة وفاة الضحية أو المتضرر الأصلي الذي وقع عليه الأعتداء أو الفعل الضار. لقد ركزنا في بحثنا هذا على أبرز هذا النوع من أنواع الضرر والتعويض المقرر للأشخاص المنصوص عليهم في المواد المذكورة أعلاه، وهم كل من: زوج المتوفى والأقربين من أسرته إليه. والأشخاص الذين كانوا يتلقون أعلاة من المتوفى والتي أدت وفاته إلى انقطاعها أو حرمانهم منها. حيث حاولنا تحديد نوع الضرر الواقع عليهم، وبيان خصائصه وشروطه، وتبين دعوى تعويضه عن الدعوى الوراثية التي تكون لورثة المتوفى وخلفه العام. وكذلك حاولنا تحديد الأساس القانوني الذي نعتقد بصحته دعوى التعويض عنه، من خلال أتباع المنهج التحليلي لنصوص القانون المدني العراقي. وقد توصلنا في خاتمة البحث إلى مجموعة من النتائج وقدمنا مجموعة أخرى من التوصيات، أبرزها: تسمية الضرر محل الدراسة بالضرر التبعي أدق من تسميته بالضرر المرتد. وأن أساس دعوى التعويض عنه هو نص القانون، وليس الفعل الضار. وأخيراً فقد أوصينا المشرع العراقي بتبني نظام التعويض أو الضمان المقرر في الفقه الإسلامي بخصوص الأعتداءات أو الأعمال غير المشروعة الواقعة على النفس.

### پوخته:

بهرپرسیاریتی شارستانیتی و به دیاریکراوی ئەھوی بە ھۆی کاری نابەجیوھ دروست دەبیت گرنگی زوری ھەیە لە یاساکانی شارستانی بە گشتى، وە یەکىك لە بابەتكانى ئەھو بھرپرسیاریبىه بىرىتىبىه لە بابەتكانى کاره نابەجىيەكان كە ئەکریتە سەرگیان، كە بىرىتىن لە بىریندار كردن وە ئازاردانى جەستىبىي تا دەگانە كوشتن و مەردن. وە یاسای شارستانی عیراقى ھەرچەندە لە رېكخىستى بھرپرسیتى دروست بۇو بە ھۆی کارى نابەجى پېشى بەستووھ بە فقەت ئىسلامى، بەلام کارى بە رېساكان نەمکەردووھ سەبارەت بە قەھرەوو كەنەوەي یەھ زەھرەنەوەي بە ھۆي دەست درىز كردنە سەرگیان دروست دەبىت، بەلکو بەو رېسايانەي وەرگەرتووھ كە لە یاساکانی شارستانی كارى پېدەكەرت وە بە تاييەتى یاسای شارستانى ميسىرى. وە یەکىك لەم رېسايانە بىرىتىلەو رېسايانەي كە مافى وەرگەرتى قەھرەبۇو دەدانە ئەھو كەسەنەي كە پەيپەندى خىزانى يان داراي دەيانبەستىتەو بە كەسى مردوو. ھەر وەك لە مادەكانى ( 202 ، 205 ) مافى وەرگەرتى قەھرەبۇو داوه بەو كەسەنەي كە دوچارى زەھرەي ماددى و ئەھەبى دەبنەوە بە ھۆي مردنى زەھرەمەندە سەرەكىيەكە كە كاره نابەجىيەكە كەراوەتە سەر. لەم توپىزىنەوەيدا باسى ئەھو جۆرە زەھرەمان كەردووھ وەلەگەل ئەھو قەھرەبۇوەي كە بۇ ئەھو كەسەنە دانراون كە مادده یاسايانەكان باسیان كەردووھ كە بىرىتىن لە

(هاوسه‌ری مردووه‌که، خزمه نزیکه‌کانی و ئەم کەسانای کە مردووه‌که بەختیوی دەکردن وە بە ھۆی مردنەکەوە بىیمەش بۇون لىنى). وە ھەروەھا باسى مەرچەکانی و تايىەتمەندىھەکانمان كردووه، وە جىا كردىنەوە داواكەھى لە داواكانىتىر، ئەممە جىگە لە بنچىنەي ياسايىي دواي قەرىبۇوه‌کە، بۇ ئەمانەش پېرىرىوی مەنھەجى شىكارىيمان كردووه.

لە كۆتاپىدا گەشتىن بە كۆمەللىك دەرەنچام و پېشىنار، لە دەرەنچامەكان ناونانى زارەرى تىبەعى بە زەھرى مەرتىد وە دىيارى كردىنى بنچىنە ياسايىيەكەي بە ياسا، وە پېشىنار كردىنى بۇ ياسا دانەرى عىزراقى كە تابەنلى سىستەمى قەرەبۇو بکات كە وەك ئەمەرىي رېئىخراوە لە قەقەھى ئىسلامىدا.

### *Abstract:*

Civil responsibility, especially that is arising from illegal acts is generally essential in various civil laws. Among topics related to this kind of responsibility are illegal acts that affect the human being physically. For instance, acts that cause damages to people such as injuries and in the worst case killing or death. Although Iraqi Civil Code depended on the Islamic Jurisprudence in regulating rules of civil responsibility concerning illegal acts, it did not adopt rules of compensation based on Islamic law for such actions. It adopted rules of compensation from other civil law especially, Egyptian Civil Law. Such rules included the right to compensation for persons that are related to the dead person. The Iraqi Civil Law provides for the right to compensation for those who incur damages, physical or mental, as a result of the death of the victim who faced the illegal act in Articles 202-205. This study concentrates on this type of injury and those who are entitled to compensation in such Articles mentioned above. Such persons include the wife of the deceased person and his/her close relatives. In addition, it includes those people who were dependent on the deceased person and his death led to the interruption of such support. This study tries to determine the type of damage they incur, its characteristics and conditions, and distinguishing the lawsuit for getting such compensation from other inheritance-related lawsuit. It also covered the basis of the lawsuit for compensation through analytical approach to the texts of the Iraqi Civil Law. This study reached several conclusions and recommendations. The most important one is defining the damage as secondary damage instead of naming it reversed damage. Further, the basis of the compensation is law provisions instead of illegal acts. Finally, we suggest that the Iraqi lawmaker adopt the compensation rules or the guarantee that is provided by Islamic law with respect to illegal acts conducted against human beings.

## المقدمة

### أولاً: تعريف موضوع البحث:

تناول القانون المدني العراقي رقم 40 لسنة 1951 العمل غير المشروع في الفصل الثالث من الباب الأول للكتاب الأول من القسم الأول منه، وقد قسمه إلى فرعين، تناول في الفرع الأول المسؤولية عن الأعمال الشخصية، وفي الفرع الثاني، المسؤولية عن عمل الغير والمسؤولية عن الأشياء. وفيما يتعلق بالمسؤولية عن الأعمال الشخصية، فقد قسمه إلى فقرتين، تناول في الفقرة الأولى، الأعمال غير المشروعة التي تقع على المال. أما الفقرة الثانية، فقد تناول فيه الأعمال غير المشروعة التي تقع على النفس. وفيما يتعلق بالأعمال الأخيرة، فقد نصت المادة (202) من القانون على التعويض عن كل أعتداء يقع على النفس من قتل أو جرح أو ضرب أو أي نوع آخر من أنواع الأذى. وحكم التعويض في مثل هذه الأحوال يكون لمصلحة الشخص المعتدى عليه، أو لخلفه العام من ورثة وغيره في حال وفاته. وفي الحالة الأخيرة، أي حالة وفاة المعتدى عليه، فإن الورثة في مطالبة المعتدى أو المسؤول عن التعويض لا يطالبون بتعويضهم عن ضرر شخصي لحقهم من جراء الاعتداء، بل يطالبون عن تعويض الضرر الشخصي الذي لحق مورثهم المتوفى، سواء كان ذلك الضرر ضررًا ماديًّا أو ضررًا أديبيًّا (مع ملاحظة أن المطالبة عن التعويض الأخير لا يتم من قبل الورثة في القانون المدني العراقي إلا إذا حصل الأتفاق عليه قبل وفاة المصاب أو صدر به حكم قضائي)، لذلك فإن دعوى التعويض التي يرفعها الورثة في مواجهة المسؤول عن الفعل الضار تسمى في هذه الحالة بـ(الدعوى الوراثية). غير أن نصوص القانون المدني العراقي لم تكتف بتقرير الحق في التعويض عن الأضرار التي تلحق المعتدى عليه أو المتضرر في حالة وفاته، بل أقرت الحق في التعويض عن أضرار أخرى لا تتعلق بشخص المعتدى عليه المتوفى، بل تتعلق بأشخاص آخرين لحقهم تلك الأضرار نتيجة واقعة موت أو وفاة المعتدى عليه. وهو ما نصت عليه كل من المادتين (203-205) من القانون المدني العراقي، حيث أقرتا الحق في مطالبة المسؤول عن الفعل الضار أو المعتدى بالتعويض عن الأضرار الشخصية التي لحقت الأشخاص الآخرين نتيجة وفاة المعتدى عليه. وقد حدثت هاتين المادتين الأشخاص الذين يستطيعون المطالبة بالتعويض بطائفتين، هما:

**1. الأشخاص الذين كانوا معالين من قبل المتوفى، وحرموا من الإعالة نتيجة وفاته، فلهم الحق في التعويض عن الضرر المالي الذي لحقهم نتيجة وفاة معيلهم، والمتمثل بضرر (فقدان الإعالة).**

2. زوج المتوفى والأقربين من أسرته، حيث يكون لهم الحق في مطالبة المسؤول عن الفعل الضار عن تعويض الأضرار الأدبية التي لحقهم نتيجة وفاة الزوج الآخر أو القريب. والذي يتضح مما سبق، أن القانون المدني العراقي أقر الحق في التعويض عن الأضرار الشخصية التي تلحق أشخاص آخرين غير المتضرر الأصلي الذي وقع عليه الفعل الضار، وهؤلاء الأشخاص في مطالبتهم بالتعويض عن الأضرار التي لحقتهم أنما يطالبون بتعويضهم عن اضرار شخصية لحقتهم هم شخصياً وليس شخص المتوفى، لذلك يطلق على دعوى التعويض التي يقومون برفعها على المسؤول بـ(الدعوى الشخصية)، وذلك تمييزاً لها عن الدعوى الوراثية السابقة الذكر. ولأن المطالبون بالتعويض طبقاً للدعوى الشخصية قد لحقتهم أضرار نتيجة الضرر الأصلي الذي وقع على المتضرر الأصلي، لذلك يمكن أن نطلق عليهم تسمية المتضررون بالتبعية أو التبعيون، والأضرار التي لحقتهم شخصياً بالإضرار التبعية.

### ثانياً: أشكالات البحث:

لقد أثارت مسألة تعويض الضرر التبعي تساؤلات عده، سواء فيما يتعلق بتسمية هذا النوع من الضرر وتعريفه وخصائصه والشروط الواجب توفرها فيه. أو فيما يتعلق بمطالبة بالتعويض عن دعوى المطالبة بالتعويض عن الأضرار التي لحقت المتوفى شخصياً. كما أن موضع الأساس القانوني لدعوى تعويض الضرر التبعي قد أوجد في أذهاننا تساؤلات وأشكاليات عده، مما دفعنا إلى بحثها ومحاولة تحليلها والوصول إلى نتائج تنسجم مع النصوص القانونية والمنطق القانوني السليم.

### ثالثاً: منهجية البحث:

بالنظر إلى أن جل تركيز بحثنا سينصب على نصوص محددة من القانون المدني العراقي، وهي كل من نص المادة (202) والمادة (205)، لذلك سنتبع المنهج التحليلي، من خلال تحديد الأحكام القانونية التي تتضمنها هاتين المادتين، ومحاولة عرضها على القواعد العامة المقررة للمسؤولية المدنية عن الأعمال غير المشروعة المنصوص عليها في القانون المدني العراقي. كما أننا

سنقتصر في بحثنا هذا على أحكام القانون المدني العراقي المتعلقة بالضرر محل الدراسة. ولن نلجم إلى بحث أحكام غيره من القوانين المدنية، إلا بشكل موجز جداً وبما يكون ضرورياً لأكمال الفكرة التي يتم معالجتها في ثانياً البحث.

#### رابعاً: تقسيمات وخطة البحث:

وبناءً على ما سبق، سنقوم بتقسيم بحثنا هذا إلى مبحثين، نتناول في المبحث الأول، ما هي الضرر التبعي، حيث سنقسمه إلى مطلبين، نبحث في المطلب الأول، تعريف الضرر التبعي وخصائصه، أما المطلب الثاني، فسنبحث فيه شروط تعويض الضرر التبعي. أما المبحث الثاني، فسنبحث فيه ماهية دعوى تعويض الضرر التبعي وأساسها القانوني، وسنقسمه أيضاً إلى مطلبين. نتناول في المطلب الأول، تعريف دعوى تعويض الضرر التبعي وتمييزها عن غيرها، أما المطلب الثاني، فسنبحث فيه، الأساس القانوني لدعوى تعويض الضرر التبعي. وأخيراً سنخت بحثنا هذا بخاتمة، تلخص فيها أهم الاستنتاجات والتوصيات.

#### المبحث الأول

##### ما هي الضرر التبعي

سنقسم هذا المطلب إلى مبحثين، نتناول في المبحث الأول، تعريف الضرر التبعي وخصائصه، أما المبحث الثاني، فسنتناول فيه، شروط تعويض الضرر التبعي، وكما يأتي:

##### المطلب الأول: تعريف الضرر التبعي وخصائصه:

لم يورد القانون المدني العراقي تعريفاً للضرر التبعي، كما أنه لم يطلق عليه تسمية معينة، فكل ما نص عليه هو الحكم بالتعويض عن الضرر الذي يلحق الأشخاص المرتبطين بالمتضرر (الأصلي) في حالة موته، سواء كان الضرر الذي لحقهم ضرراً مالياً أو ضرراً معنوياً<sup>(1)</sup>، وقد فسح ذلك للفقه القانوني المجال لأجل أيجاد تعريفاً له يحدد بدقة ماهيته ومفهومه، وقبل ذلك أطلق تسمية له تمييزه عن غيره من أنواع الضرر الأخرى. وهو ما سنتولى بيانه بالأتي:

##### الفرع الأول: تسمية الضرر:

نظرأً لعدم تحديد المشرع المدني تسمية للضرر محل الدراسة في نصوص القانون المدني، لذلك فقد أطلق شراح القانون المدني تسميات له، يمكن تحديدها باثنتين، وكما يأتي:

1- **الضرر المرتد:** تعد تسمية الضرر محل الدراسة بالضرر المرتد، هي التسمية الشائعة لدى شراح القانوني المدني<sup>(2)</sup>، حيث أطلق على ذلك الضرر الذي لحق أشخاصاً غير شخص المتضرر الأصلي نتيجة الفعل الضار، أسم (الضرر المرتد). واعتبر الفقه المدني هذه التسمية هي المعتبرة عن ماهية الضرر الذي يلحق أشخاصاً آخرين غير شخص المتضرر الأصلي. وأنطلق الشراح في تسميتهم هذه من تصور أن هذا الضرر هو أرتداد عن الضرر الذي لحق المتضرر الأصلي. بمعنى أن الفعل الضار الحق بالمتضرر الأصلي ضرراً أصلياً وهو (الموت)، وهذا الضرر الأخير أرتد على أشخاص آخرين (الورثة والمعاليين)، فألحق بهم ضرر يستوجب التعويض عنه. لذلك عد الضرر الأخير ضرراً مرتدأ عن الضرر الأصلي، وبالتالي فهو (ضرر مرتد). ويمكن أن نتسائل هنا، هل فعلاً تسمية (الضرر المرتد) تنسجم مع حقيقة أو ماهية الضرر محل الدراسة؟ وللأجابة على ذلك نرى ضرورة بيان المعنى اللغوي للإرتداد، ومعرفة فيما إذا كان هذا المعنى ينطبق فعلاً مع الضرر المقصود في دراستنا هذه. فمن الناحية اللغوية جاء في المعجم الوسيط: (ردة)- ردا، وترداد، وردة: منعه وصرفه. أرجعه. وفي التزيل العزيز (ود كثير من أهل الكتاب لو يردونكم من بعد أيمانكم كفاراً). ويقال: رده اليه: أعاده. ورده على عقبه: دفعه. ورد كيده في نحره: أجايه. يقال: (رد عليهم السلام).

1 - في حين وضع القانون المدني لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية السابقة لسنة 1975 عبارة (الضرر المرتد) عنواناً لأحكام المادة 1734 منه

2 - ويعبر عن الضرر المرتد في الفرنسية Dommage ou le préjudice Ricochet. أنظر أستاذنا الدكتور. حسن علي الذنون، المبسوط في شرح القانون المدني، الضرر، دار وائل للنشر، 2006، ص 234، وأيضاً بحث أستاذنا الدكتور صبري حمد خاطر، الضرر المرتد في القانون العراقي والمقارن، مجلة العلوم القانونية، كلية القانون، جامعة بغداد، المجلد الثامن، العدد الأول والثاني، 1989، ص 224 وما بعدها. د. عزيز كاظم جبر، الضرر المرتد وتعويضه في المسؤولية القصصية، دراسة مقارنة، مكتبة دار الثقافة، عمان، الأردن، 1998، ص 23 وما بعدها. د. سليمان مرقس، الواقي في شرح القانون المدني، القسم الأول، المجلد الأول، الطبعة الخامسة، 1992، ص 151

ورد اليه جوابه: أرجعه وأرسله(3).والذي يفهم من المعنى اللغوي لكلمة (الرد) أن الضرر المرتد هو ذلك الضرر الذي يلحق المصاب ثم يعود أو يرتد على الشخص الذي صدر عنه الفعل الضار. فالارتفاع يعني عودة الشيء إلى مصدره الذي صدر عنه. واضح أن هذا المفهوم للضرر لا ينطبق مع ما نقصده في الضرر محل الدراسة، فالضرر محل الدراسة ليس هو الضرر الذي أرتد على من صدر عنه الفعل الضار، أو الشخص الذي كان السبب في وقوعه، بل هو الضرر الذي يلحق أشخاص آخرين غير المتضرر الأصلي، وغير الشخص الذي صدر عنه الفعل الضار. لذلك نصل إلى نتيجة وهي أن مصطلح (الضرر المرتد) لا ينطبق من الناحية اللغوية مع المقصود من الضرر محل الدراسة، لذلك فهو مصطلح غير صحيح.4.

**2- الضرر المنعكس أو الانعكاسي:** أورد بعض شراح القانون المدني مصطلح (المنعكس أو الانعكاسي) لبيان ماهية الضرر الذي يلحق أشخاص آخرين غير الشخص المتضرر الأصلي(5). وسنحاول أيضاً بيان مدى دقة مثل هذه التسمية وأنطباقها مع الضرر محل الدراسة. وذلك بالرجوع إلى المعنى اللغوي لكلمة (الانعكاس) وبيان المقصود منها. حيث جاء في المعجم الوسيط: (عكس) الشيء - عكساً. قبله و- رد آخره على أوله، يقال: عكس الكلام. ويقال: عكس الدابة: جنب رأسها إليه لترجع القهقري. وعكس على فلان أمره: رده عليه(6). فالذى يفهم من المعنى اللغوي لعبارة (المنعكس) أن المقصود منها هو رجوع أو أرتداد الضرر الذي لحق المتضرر على الشخص الذي صدر عنه هذا الضرر، مما يعني أنها تطابق المعنى اللغوي لعبارة (الارتفاع) السابق بيانها. ومن ثم فإنها تتبعها في النتيجة، وهي عدم أنطباقها مع المقصود من الضرر محل الدراسة. فالضرر محل الدراسة هو الذي يقع على شخص آخر غير المتضرر الأصلي وغير الشخص الذي صدر عنه الفعل الضار. لذلك لا يمكن التسليم بصحمة تسمية (الضرر المنعكس أو الانعكاسي)، حيث يرد عليه ما سبق أن بيانه بخصوص تسمية (الضرر المرتد).

**3- التسمية المقترحة (الضرر التابع):** بعد ما تبين أعلاه من عدم أنطباق مصطلح (الضرر المرتد) وأيضاً مصطلح (الضرر المنعكس) مع مفهوم الضرر محل الدراسة. نعتقد أن أفضل تسمية لهذا الضرر هو تسميته بـ(الضرر التبعي أو التابع) وذلك لسبعين:

الأول: هو أنطباق مصطلح الضرر التبعي مع مفهوم الضرر محل الدراسة، فلما كان الضرر محل الدراسة هو ذلك الضرر الذي يلحق أشخاص آخرين غير الشخص المتضرر الأصلي، وكان نتيجة لوقوع الضرر الأصلي الذي وقع عليه، لذلك فإنه يعد ضرر تابع وقع نتيجة وقوع الضرر الأصلي، ومن ثم سيكون لدينا متضررين هما: المتضرر الأصلي والمتضرر التبعي، وبالتالي تكون أمام ضررين (الضرر الأصلي) الذي لحق المتضرر الأصلي، و(الضرر التبعي) الذي لحق المتضرر التبعي نتيجة الضرر الذي لحق المتضرر الأصلي. لذلك فإنه يسمى بـ(الضرر التابع أو التبعي).

الثاني: هو سبب لغوي، فقد جاء في المعجم الوسيط: (تابع) الشيء- تبعاً، وتابعه: سار في أثره، أو تلاه ... ، (تتابعت) الأشياء، توالٌ، ويقال: تتابع الفرس: جرى جرياً مستوياً لا يرفع فيه بعض أعضاءه ... ، (تابع): التالي. و - الخادم(7). حيث يفهم من ذلك أن المعنى اللغوي لمصطلح (الضرر التبعي) ينطبق مع المعنى المقصود من الضرر محل الدراسة. فالضرر الذي يلحق أشخاص آخرين غير الشخص المتضرر نتيجة الضرر الذي وقع عليه هو ضرر تابع للضرر الآخر، ما كان ليوجد لولا وجود الضرر الأصلي، لذلك فهو ليس بضرر (مرتد) وليس بضرر (منعكس)، وأنما هو ضرر (تابع أو تبعي)(8).

<sup>3</sup> - المعجم الوسيط، الجزء الأول والثاني، دار الدعوة، أستانبول، تركية، 1989، ص 337

<sup>4</sup> - وقد يقال أنه ليس مهما أن ينطبق المعنى اللغوي لتسمية الضرر المرتد مع المعنى الأصطلاحى، بأعتبار أن تسمية الضرر المرتد أصبحت تسمية دارجة في اصطلاح الفقه القانوني، وأن المختصين في الدراسات القانونية يفهمون المقصود منها دون الأعتداد بالمعنى اللغوي لها. وبدورنا نرى أن الكلام أعلاه صحيحًا بالنسبة لمن يمر على موضوع الضرر محل الدراسة مرور الكرام من دون فحص أو تمحیص، لكنه ليس كذلك بالنسبة لمن أراد توخي الدقة في الموضوع، كما أن تصحيح خطأ شائعاً خيراً من تركه شائعاً مسبباً أرباكات وغموض للباحثين. لذلك نرى عدم صحة تغيير (الضرر المرتد) وعدم دقتها، ومن ثم ندعوا إلى تحذب الأذى به.

<sup>5</sup> - أشار إلى هذه التسمية د. أحمد شرف الدين، انتقال الحق في التعويض عن الضرر الجسي، مطبعة الحضارة العربية، 1982، ص 60 - 61

<sup>6</sup> - المعجم الوسيط، المصدر السابق، ص 618

<sup>7</sup> - المعجم الوسيط، المصدر السابق، ص 81

<sup>8</sup> - وقد أشار إلى هذه التسمية كل من: د. سعدون العامري، تعويض الضرر في المسؤولية التقسيمية، مركز البحوث القانونية، بغداد، 1981، ص 41. د. صبرى حمد خاطر، المصدر السابق، ص 227. دعزيز كاظم جبر، المصدر السابق، ص 41. د. غازى عبد الرحمن ناجي، تحديد المستحقين للتعويض عن الضرر الأدبي نتيجة الوفاة، مجلة القضاء، السنة التاسعة والثلاثون، الأول، عداد/ الأول والثانين 1985، ص 140. د. محمود جمال الدين زكي، مشكلات المسؤولية المدنية، الجزء الأول، مطبعة جامعة القاهرة، 1978، ص 202. كما

## الفرع الثاني: تعريف الضرر التبعي:

خلصنا مما سبق أن أفضل تسمية للضرر محل الدراسة هي تسميته بـ(الضرر التبعي أو التابع)، وهذه التسمية لم يشر إليها شراح القانون المدني إلا قليلاً جداً، لذلك كانت تعريفاتهم لهذا الضرر تدرج ضمن تسمية (الضرر المرتدي). وعليه فأنتا سنقوم باستعراض أهم تعريفات الفقه المدني للضرر التبعي (المرتدي) والتي منها: أنه الأضرار المتعددة التي تلحق أشخاصاً آخرين غير من كان ضحية الفعل الضار نتيجة موت المصاب أو أصابته بضرر بالغ في جسمه (9). كما عرف البعض الآخر: بأنه هو الضرر الذي (لا ينصب على من ينصب عليه الفعل الضار، وأنما هو ضرر يرتد عن نتيجة ذلك الفعل فيصيب أشخاصاً آخرين)(10). وعرف الأستاذان (مازو وتنانك) الضرر التبعي بأنه الضرر الذي يلحق شخصاً نتيجة الضرر الذي يصيب مباشرة ضحية الفعل الضار، كالضرر الذي يلحق الأسرة نتيجة فقد عائلهم أو أحد أفرادها(11). كذلك عرف آخرون الضرر التبعي (المرتدي) بأنه هو (ضرر يقع على غير من وقع عليه الفعل الضار مباشرة)، فمن يطلق عياراً نارياً على أحد فيصيبه أصابة مباشرة ورثت عنده عجزاً معيناً ينشأ عنه نقص في قدرته على العمل، فلا شك أن ذلك العجز وذلك النقص في القدرة وما يتبعه من خسارة مالية وكل ما ينشأ عن الأصابة من نفقات وعلاج، وكل ما يشعر به المصاب من آلام وأوجاع قابل للتوعيض، وهذه أضرار وقعت على المتضرر الأصلي أو المباشر الذي وقع عليه فعل الأطلاق. أما الضرر التبعي (المرتدي) فهو الضرر الذي لا يلحق من أطلق عليه العيار الناري، بل يصيب أشخاصاً غيره، كالمعلم من قبل المجنى عليه أعلاه ثابتة إذا أدى الحادث وما استتبعه من نقص القدرة على تحصيل الرزق إلى حرمانه من الإعالة، فلا شك أنه يستطيع المطالبة بغير الضرر المرتدي (التابع) الذي أصابه نتيجة ذلك. وهذا هو الحال بالنسبة لبقية الأفعال الضارة التي تؤدي إلى نتائج متشابهة للنتائج التي أشرنا إليها، كما لو أدى الحادث إلى وفاة الضحية المباشرة (المتضرر الأصلي) وحرم جراء ذلك الورثة من الإعالة، فحق لهم في التوعيض عن تلك الأضرار المادية بالإضافة إلى ما كابدوه من أضرار معنوية أو أدبية(12). والذي يلاحظ على التعريفات التي أوردناها أعلاه أنها ترتكز في تعريفها للضرر التبعي (المرتدي) على مسائلتين: الأولى، أن هذا الضرر يقع على شخص غير شخص المصاب الذي وقع عليه الفعل الضار. والثانية: أن هذا الضرر الذي وقع على غير شخص المصاب مرتبط بالضرر الذي وقع على هذا الأخير. أذ لو لا الضرر الأصلي الذي لحق المصاب الأصلي (ضرر الموت)، لما تحمل المتضرر التبعي الضرر التبعي (ضرر فقدان الإعالة مثلاً). عليه فإنه يمكننا تعريف الضرر التابع أو التبعي بأنه: الضرر أو الأضرار المترتبة التي لحقت أشخاص آخرين غير شخص المتضرر الذي وقع عليه الفعل الضار نتيجة الضرر الأصلي الذي لحق الأخير بسبب الفعل الضار الصادر عن المسؤول.

## الفرع الثالث: خصائص الضرر التبعي

بعدما عرفنا الضرر التبعي بأنه ذلك الضرر الذي يلحق أشخاص آخرين غير شخص المتضرر الذي لحق الأخير، فإنه تبرز أمامنا خصيصتان يتميز بهما هذا الضرر عن غيره من أنواع الضرر الأخرى، وهما:

1- **الضرر التبعي ضرر شخصي:** يقصد بالضرر الشخصي هو الضرر الذي وقع على شخص المتضرر المطالب بالتوعيض، أي أن المدعي يطالب بالتوعيض عن ضرر لحقه هو، لا عن ضرر لحق شخصاً آخر، لأن يكون (مورثه أو موكله)(13). فالضرر الذي يطالب بتعويضه شخص المعلم نتيجة وفاة المعيل(ضرر فقدان الإعالة) أو (ضرر الألام النفسية أو المعنوية التي لحقته نتيجة وفاة قريبه)، هي أضرار شخصية تتعلق بشخص المعلم أو القريب ولا تتعلق بشخص المتوفي(14). وبذلك يختلف الضرر التبعي

أشار إليها قرار محكمة النقض المصرية الصادر في 13/3/1956 حيث جاء فيه (يشترط للحكم بالتوعيض عن الضرر المادي أن يكون هناك أخلاقاً بمصلحة مالية للمضرور، وأن يكون هذا الضرر محققاً، فإذا أصاب الضرر شخصاً بالتبعة عن طريق ضرر أصاب شخاصاً آخرأً فلا بد من توفر حق لهذا الغير يعتبر الأخلاص به ضرراً أصابه ... ) أشار إليه د. عبد الرزاق السنوري، الوسيط في شرح القانون المدني، الجزء الأول، المجلد الثاني، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2011، ص 973، هامش رقم 1

9 - د. حسن علي الذنون، المصدر السابق، ص 334 ويلاحظ على هذا التعريف أنه لا يقتصر على حالة وفاة المتضرر الأصلي، بل يشمل حالة الأصابة الجسدية أيضاً

10 - د. صبري حمد خاطر، المصدر السابق، ص 224

11 - أشار إليه د. صبري حمد خاطر، المصدر السابق، ص 97

12 - د. عزيز كاظم جبر، المصدر السابق، ص 26 وقد قصر القانون المدني العراقي حق التوعيض عن الضرر التبعي على حالة وفاة المتضرر الأصلي فقط، كما سوف نبيه لاحقاً

13 - د. صبري حمد خاطر، المصدر السابق، ص 227. د. سعدون العامري، المصدر السابق، ص 43. د. غازي عبد الرحمن ناجي، المصدر السابق، ص 142

14 - د. عبد الرزاق السنوري، الوسيط، ج 1، م 2، ص 1034

الذي لحق المصاب التبعي نتيجة الوفاة او القتل عن الضرر الأصلي الذي وقع على المصاب الأصلي (المتوفي أو المقتول)، فيكون الضرر الأخير يتعلق بشخص المتوفي، وأذا طالب شخص الوراث، شخص المسؤول عنه بالتعويض عنه، فإنه يطالب بالتعويض عن ضرر غير شخصي بالنسبة له، حيث يطالب بالتعويض عنه بأعتباره وارثاً للمضرر الأصلي (المتوفي)، في حين أن الضرر الأول (ضرر فقدان الإعالة مثلاً)، يعد بالنسبة للوارث (المعال) ضرراً شخصياً، لانه يتعلق بشخصه هو لا بشخص المتوفي<sup>(15)</sup>.

ويترتب على اعتبار الضرر التبعي بأنه ضرر شخصي نتائج عده، أهمها:

أ- أن دعوى المطالبة بالتعويض عن الضرر التبعي الذي لحق المتضرر التبعي تختلف عن دعوى المطالبة بالتعويض عن الضرر الأصلي الذي لحق المتضرر الأصلي<sup>(16)</sup>.

ب- يجب على المتضرر التبعي لكي يستحق التعويض عن الضرر التبعي الذي لحقه (فقدان الإعالة أو الألام النفسية) أن يثبت وقوع هذا الضرر، وأن هذا الأثبات مستقل عن أثبات الضرر الأصلي الذي لحق المتضرر الأصلي (ضرر الموت). لذلك فإن أثبات الأضرار الأصلية لا يعفي المتضرر التبعي عبء أثبات الأضرار التبعية، لأن كل ضرر وقع على شخص مختلف عن الشخص الآخر<sup>(17)</sup>.

ج- أن التعويض الذي تحكم به المحكمة عن الضرر التبعي يعد ملكاً لشخص المتضرر التبعي الذي رفع دعوى للمطالبة به، وبالتالي فإن قيمة أو مبلغ هذا التعويض لا تدخل ضمن الذمة المالية للمتوفي، ولا تعد جزءاً من تركته، ولا يستطيع دائنو المتوفي الحجز عليه، كما لا يتم تقسيمه بين الورثة<sup>(18)</sup>.

كذلك إذا تعدد المتضررين التبعيون وطالب واحد منهم فقط بالتعويض عن الضرر التبعي الذي لحقه، فإن التعويض الذي تحكم به المحكمة يكون ملكاً فقط لرافع الدعوى، أي أنه لا يوزع على باقي المتضررين التبعيين، بأعتبار أن كل ضرر لحقهم بالتباعية يعد ضرراً شخصياً بالنسبة إلى كل واحد منهم، فلا يستفيدون من مبلغ التعويض المحكم به لاحدهم<sup>(19)</sup>. كما أن تقدير التعويض عن الضرر التبعي في حالة تعدد المتضررين بالتباعية، إذا قاموا جميعهم برفع دعوى واحدة للمطالبة به، يختلف بحسب حجم الضرر التبعي الذي تحمله كل واحد منهم بصورة مستقلة، أي لا تحكم المحكمة بالتعويض لهم بشكل أجمالي بحيث يشملهم جميعهم، ومن ثم يتم توزيعه فيما بينهم، بل يكون لكل واحد منهم مقدار معين من التعويض يتناسب مع حجم الضرر التبعي الذي وقع عليه<sup>(20)</sup>.

2- الضرر التبعي ضرر مستقل وتابع في الوقت نفسه: يتسم الضرر الذي لحق الآخرين غير شخص المتضرر الأصلي نتيجة الفعل الضار، بأنه ضرر مستقل، لكنه ضرر تابع في الوقت نفسه. وبيان ذلك نقول: أن ضرر (فقدان الإعالة) نتيجة وفاة المعييل بسبب الفعل الضار، هو ضرر مستقل عن ضرر (الموت) من حيث الطبيعة ومن حيث الم محل ومن حيث النتيجة<sup>(21)</sup>. فمن حيث الطبيعة فإن ضرر فقدان الإعالة هو ضرر مالي بحت، في حين أن ضرر الموت هو ضرر مالي وجسدي ومعنوي. أما من حيث الم محل، فإن ضرر فقدان الإعالة محله شخص المعال، فهو يلحق هذا الشخص ويتعلق به فقط، في حين أن ضرر الموت يتعلق بشخص المتوفي، ولا يتعلق بغيره من الأشخاص. كما أن تقدير التعويض عن ضرر فقدان الإعالة يختلف عن تقدير التعويض عن ضرر الموت، لأن كل ضرر مستقل عن الآخر من حيث مقداره<sup>(22)</sup>. أما قولنا أن ضرر فقدان الإعالة هو ضرر تابع للضرر الأصلي (ضرر الموت)، فذلك لأن الضرر الأول، لا يمكن أن يوجد بأي حال من الأحوال من دون وجود الضرر الثاني<sup>(23)</sup>. فالإصابة أو الفعل الضار الصادر عن المسؤول إذا لم ينجم عنها وفاة المصاب (وفقاً لاحكام القانون المدني العراقي) بل مجرد

<sup>15</sup> - د. محمود جمال الدين زكي، المصدر السابق، ص 194

<sup>16</sup> - د. حسن علي الذنون، المصدر السابق، ص 236

<sup>17</sup> - د. عزيز كاظم جبر، المصدر السالق، ص 27، د. صبرى حمد خاطر، المصدر السابق، ص 228، د. أحمد شرف الدين، المصدر السابق، ص 64

<sup>18</sup> - د. صبرى حمد خاطر، المصدر السابق، ص 228، د. حسن علي الذنون، المصدر السابق، ص 241

<sup>19</sup> - د. صبرى حمد خاطر، المصدر السابق، ص 228. د. محمود جمال الدين زكي، المصدر السابق، ص 195

<sup>20</sup> - د. سعدون العامري، المصدر السابق، ص 132 وأيضاً ص 139. د. عبد الرزاق السنهوري، الوسيط، ج 1، م 1، ص 1043

<sup>21</sup> - د. أحمد شرف الدين، المصدر السابق، ص 62

<sup>22</sup> - وقد أكدت محكمة النقض الفرنسية استقلال التعويض عن الضرر التبعي عن تعويض الضرر المباشر الذي يلحق الضحية مباشراً. أنظر د.

محمود جمال الدين زكي، المصدر السابق، ص 204

<sup>23</sup> - د. صبرى حمد خاطر، المصدر السابق، ص 231. د. حسن علي الذنون، المصدر السابق، ص 239

عجز المصاب وعدم قدرته على الكسب والعمل، فإنه لا يمكن للأشخاص الذين كان المصاب يعيدهم، وحرموا من الإعالة بسبب عجزه عن العمل، المطالبة بالتعويض عن ضرر (فقدان الإعالة)، فطالما لم يتحقق (ضرر موت) المتبوع، فإن الضرر التابع (فقدان الإعالة) لن يتحقق أيضاً، حتى وإن كان هذا الضرر الأخير قد وقع فعلاً. ذلك لأنه ضرر تابع يوجد بوجود الضرر الأصلي المتبوع (ضرر الموت) وينعدم مع انعدامه، فهو ليس إلا نتيجة له<sup>(24)</sup>. وهنالك نتيجة ثانية تترتب على اعتبار ضرر فقدان الإعالة ضرر تابع، وهي أنه ليس بالضرورة وجود الضرر التابع كلما وجد الضرر الأصلي المتبوع (ضرر الموت)، فقد يحصل أن يتحقق وجود الضرر الأصلي (ضرر الموت)، ولكن من دون أن يتحقق الضرر التابع (ضرر فقدان الإعالة). كما لو لم يكن المتوفى يعيي أحد من الأشخاص قبل وفاته. أو كما لو كانت أعالته لأحد الأشخاص بصورة غير مستمرة وغير منتظمة. وفي مثل هذه الحالات يتحقق الضرر الأصلي المتبوع، دون أن يتحقق الضرر التابع، ومن ثم لا تكون أمام حالة من حالات الضرر التبعي الموجبة لتعويضه، لأن الضرر التبعي يرتبط بوجود الضرر الأصلي المتبوع ومن دون العكس<sup>(25)</sup>.

## المطلب الثاني

### شروط تعويض الضرر التبعي

طبقاً لأحكام القانون المدني العراقي، وتحديداً لنص المادة (203) منه، التي جاء فيها (في حالة القتل وفي حالة الوفاة بسبب الجرح وأي فعل ضار آخر يكون من أحد الضرر مسؤولاً عن تعويض الأشخاص الذين كان يعييهم المصاب وحرموا من الإعالة بسبب القتل أو الوفاة). وكذلك نص المادة (205) منه، والتي جاء فيها (يجوز أن يقضى بالتعويض للأزواج والأقربين من الأسرة عما يصيّبهم من ضرر أدبي بسبب موت المصاب)، فإنه يلزم للحكم بالتعويض عن الضرر التبعي (المرتد)، سواءً أكان مادياً أم معنوياً شروط خاصة، يمكن تحديدها بثلاثة شروط، وكما يأتي:

#### الفرع الأول: تحقق الضرر الأصلي بموت المصاب (المتضارر الأصلي)

لا يعد الضرر التبعي موجوداً، ومن ثم ملحاً للتعويض عنه في حالة عدم تحقق موت الشخص المصاب الذي وقع عليه الفعل الضار، إذ قصر القانون المدني العراقي وجود الضرر التبعي، ومن ثم التعويض عنه على حالة موت المصاب أو المتضارر الأصلي<sup>(26)</sup>. فإذا أدى الفعل الضار إلى موت المصاب فإنه يمكن للأشخاص الآخرين المطالبة بالتعويض عن ضرر فقدان الإعالة أو عن الأضرار المعنوية التي لحقتهم. أما إذا لم ينجم عن الفعل الضار إلا أصابة المتضارر الأصلي اصابة جسدية أقعدته عن العمل، وجعلته غير قادر على الكسب، ومن ثم أدى ذلك إلى توقف أعالته التي كان ينفقها على الآخرين من أقارب وغيرهم، أو لحق أقاربه أضرار معنوية من جراء ذلك، فإن ذلك لا يمنع لمثال هؤلاء الأشخاص الحق في مطالبة المسؤول عن الأصابة بالتعويض على أساس الضرر التبعي الذي لحقهم نتيجة الفعل الضار<sup>(27)</sup>. وقد حاول بعض شراح القانون المدني التوسيع من حالات تحقق الضرر التبعي، ومن ثم التعويض عنه، من خلال امكانية التعويض عن الضرر الأدبي (التبعي) في غير حالة الوفاة، رغم أن النص القانوني لا يعرض إلا لهذه الحالة الإخيرة، على أن يأخذ ذلك بحذر شديد وإن لا يمنع إلا لأشخاص مقربين جداً من المتضارر الأصلي كالاب والأم<sup>(28)</sup>، وهو ما لا يمكن الأخذ به طبقاً لأحكام القانون المدني العراقي، التي قصرت حكمها بتعويض الضرر التبعي (المادي أو المعنوي) على حالة موت المصاب أو المتضارر الأصلي فقط. ويشار أخيراً إلى أن موت المصاب أو

<sup>24</sup> - د. عبد الرزاق السنوري، الوسيط، ج 1، المصدر السابق، ص 1042.

<sup>25</sup> - ونفس الحكم يطبق بالنسبة لتعويض الضرر التبعي الأدبي.

<sup>26</sup> - د. صبري حمد خاطر، المصدر السابق، ص 233 وأنظر أيضاً إلى الهاشم رقم 19 في الصفحة 232

<sup>27</sup> - وقد أكدت محكمة التمييز العراقية ضرورة تحقق شرط وفاة المضرور الأصلي في قرارها المرقم 664/مدنية رابعة/1979 عند بيانها لحكم التعويض عن الضرر الأدبي الذي يصيب غير المضرور حيث قررت (لا يحق للغير المطالبة بالتعويض الأدبي إلا في حالة موت المصاب) منشور في مجموعة الأحكام العدلية، أشار إليه د. صبري حمد خاطر، المصدر السابق، ص 223. ويلاحظ أن القضاء الفرنسي قبل في بعض قراراته التعويض عن الضرر التبعي الذي يصيب الآخرين حتى ولو لم يؤدي الفعل الضار إلى وفاة المضرور الأصلي، حيث أصدرت الدائرة المدنية في محكمة النقض الفرنسية حكم قضى فيه بالتعويض للأبوين عما أصابهما من ضرر أدبي من جراء العاهة التي أصابت طفلهما. كما قضت أيضاً بتعويض الزوج عن الضرر الذي أصابه من جراء التشويه الذي أصاب زوجته من الحادث الذي كانت ضحيته، أشار إليهما د. حسن علي الذنون، المصدر السابق، ص 235-236.

<sup>28</sup> - د. عبد الرزاق السنوري، الوسيط، ح 1، دار أحياء التراث العربي، بيروت، بدون سنة طبع، ص 870. أشار إليه د. صبري حمد خاطر، المصدر السابق، ص 87. ويرى البعض بحق أن الأخذ بها الرأي يؤدي إلى توسيعة في الضرر التبعي، وقد تؤدي إلى المزاج بين الضرر المباشر والضرر غير المباشر. أنظر د. صبري حمد خاطر، المصدر السابق، ص 233.

المتضرك الأصلي يمكن ان يقع بالقتل او الوفاة الناجمين عن الفعل الضار الصادر عن المسؤول، وسواء حصل القتل أو الوفاة مباشرة، أو بعد مضي مدة على ارتكاب الفعل الضار.

**الفرع الثاني:** أن ينجم عن الضرر الأصلي (موت المتضرك الأصلي) ألحاق ضرر بأشخاص آخرين ينسب وأن عرفاً الضرر التبعي بأنه الضرر الذي لحق شخص المتضرك نتيجة الضرر الذي لحق الشخص الآخر، كما ذكرنا أن من خصائص الضرر التبعي أنه ضرر تابع للضرر الأصلي وجوداً وعديماً، ومعنى ذلك إن لا وجود للضرر التبعي، ومن ثم لا موجب للتعويض عنه في حالة عدم وجود الضرر الأصلي. غير أن هذا الارتباط كما سبق وأن ذكرنا، هو ارتباط من جانب واحد وليس من جانبيين، بمعنى أن وجود الضرر التبعي يتوقف على وجود الضرر الأصلي، لأن وجود الضرر الأصلي لا يتوقف على وجود الضرر التبعي. كما أن هذا الشرط يرتبط بالشرط الأول، من حيث عدم امكانية الحكم بالتعويض في جميع الحالات التي لا يتحقق فيها موت المتضرك (الضرر الأصلي)، حتى وإن ثبت طالب التعويض أن ثمة ضرر (مالي أو معنوي) قد أصابه. ويثير في هذا الصدد مسألة وجود الضرر الأصلي (موت المصاب)، من دون امكانية المطالبة بالتعويض عنه، وكذلك حالة اشتراك خطأ المتوفي مع خطأ الشخص المسؤول في حالة وقوع الوفاة. فهل يكون للأشخاص الذين لحقهم ضرر (مالي أو معنوي) نتيجة موت المصاب المطالبة بتعويض هذا الضرر أم أن حقهم في المطالبة يزول بزوال الحق في المطالبة بالتعويض عن الضرر الأصلي (ضرر الموت)؟ نرى أنه ينبغي للأجابة على ذلك من التمييز بين حالتين:

**الحالة الأولى:** حالة تحقق الضرر الأصلي من دون امكانية المطالبة بالتعويض عنه، وتحقق هذه الحالة في مناسبات عدّة، منها تنازل المتضرك الأصلي (الضحية) عن حقه في المطالبة بالتعويض خلال الفترة الواقعة بين أصابته بالفعل الضار ووقوع الوفاة. ففي هاتين الحالتين يتحقق الشرط الأول وهو موت الضحية، وكما يتحقق الضرر الأصلي (ضرر الموت)، إلا إنه لا يمكن المطالبة بالتعويض عنه، لسبق للتنازل عنه من قبل الضحية قبل موته. فهل يؤثر ذلك على تعويض الأضرار التبعية التي لحقت بالمتضررين التبعيين بسبب موت المتضرك الأصلي؟ يذهب جانباً من الفقه المدني إلى عدم تأثير حق المتضررين في المطالبة بالتعويض عن الأضرار التبعية التي لحقتهم نتيجة الضرر الأصلي (ضرر الموت) الذي لحق المتضرك الأصلي، حتى وإن كان هذا الأخير تنازل عنه للمسؤول، وأستند الفقه في تبرير هذا الحكم على فكرة استقلالية الضرر التبعي (المرتد) عن الضرر الأصلي، باعتبار أن لكل ضرر محل مختلف عن الآخر، وأن دعوى المطالبة بتعويض أحدهما تختلف عن دعوى المطالبة بتعويض الآخر<sup>(29)</sup>. إلا أن هذا التوجه محل نظر من جانبنا، ذلك أنه صحيح أن الضرر التبعي مستقل عن الضرر الأصلي، إلا أن هذا الاستقلال كا سبق وأن ذكرنا هو استقلال نسبي، وليس استقلالاً مطلقاً<sup>(30)</sup>. بمعنى أن الضرر التبعي مستقل عن الضرر الأصلي من حيث محله، ودعوى المطالبة بتعويضه، إلا أنه في الوقت نفسه تابع لهذا الضرر الأخير، وأن صفة التبعية تعني ارتباط وجود الثاني بوجود الأول، وأنعدام وجود الثاني بانعدام الأول. نرى أن التحليل الأول أنطلق من فكرة (الاستقلال المطلق بين الضررين)، وهي التي لا نسلم بها. لذلك نرى عدم امكانية المطالبة بالتعويض عن الضرر التبعي في الحالة التي يوجد فيها الضرر الأصلي، ولا يمكن المطالبة بالتعويض عنه بسبب سقوطه أو التنازل عنه<sup>(31)</sup>، هذا من جانب ومن جانب ثان، فإننا بالإضافة إلى ما ذكرناه أعلاه، من عدم امكانية المطالبة بالتعويض عن الضرر التبعي في حالة التنازل عن حق المطالبة بالتعويض عن الضرر الأصلي، ننطلق من فكرة أخرى غير فكرة (الاستقلال المطلق بين الضررين) وهي فكرة (عدم جواز جعل المتضرك التبعي في موضع أفضل من موضع المتضرك الأصلي)<sup>(32)</sup>. ذلك لأن الضرر الذي لحق المتوفي هو الضرر الأصلي، أما الضرر الذي لحق الآخرين فما هو إلا ضرر تبعي يرتبط وجوده بالضرر الأصلي، فإذا لم يكن بالأمكان المطالبة بالتعويض عن الضرر الأصلي نتيجة التنازل عنه، فإنه من باب أولى أن لا يمكن التعويض عن الضرر التابع له، والألكن على أمام حالة غير منطقية (ورثة المتوفي لا يستطيعون المطالبة بالتعويض عن وفاة مورثهم، لكن صديق المتوفي الفقير الذي كان المتوفي يعيشه وينفق عليه يستطيع المطالبة بالتعويض)<sup>(33)</sup>. والذي يخلص مما تقدم القول، أن تأثير الحق في المطالبة بالتعويض عن الضرر التبعي بالحق في المطالبة

<sup>29</sup> - د. حسن علي النزون، المصدر السابق، ص 237-238. ومن هؤلاء الفقهاء الأستاذ D. MARSHAL الذي أنتقد أحكام القضاء الأنكليزي الفاضية بتحفيض التعويض في حالة اشتراك المتوفي في الخطأ الذي أدى إلى وفاته. انظر د. صبري حمد خاطر، المصدر السابق، ص 230

<sup>30</sup> - د. صبري حمد خاطر، المصدر السابق، ص 230

<sup>31</sup> - ونعتقد أن هناك حالة واحدة فقط يبقى فيها حق المتضرك التبعي في التعويض قائماً، رغم سقوط الحق في التعويض عن الضرر الأصلي، وهي حالة حصول التنازل من قبل ورثة المتوفي بعد وفاة مورثهم وثبت حقهم في التعويض طبقاً للدعوى الوراثية.

<sup>32</sup> - د. صبري حمد خاطر، المصدر السابق، ص 229

<sup>33</sup> - وينتفق تحليلنا هذا مع موقف القانون الأنكليزي حيث أنه (منح المتضررين عن الوفاة الحق في دعوى شخصية بنيت على أن المعالين يتعرضون إلى خسارة مالية تترجم عن الوفاة، فلهم مطالبة المسؤول عن تعويض هذا الضرر، وهذا الحق شخصي لا يتصل بالتركة). لكن القانون

بالتعويض عن الضرر الأصلي وجوداً أو عدماً، هو الذي ينسجم مع فكرة (عدم الاستقلال المطلق بين الضررين) وفكرة (عدم جواز جعل وضع المتضرر التبعي في مركز أفضل من مركز المتضرر الأصلي).

**الحالة الثانية:** حالة اشتراك خطأ المتضرر الأصلي مع خطأ المسؤول عن الفعل الضار وفي هذه الحالة تكون أمام اشتراك أكثر من خطأ واحد في وقوع الضرر (خطأ الضحية وخطأ المسؤول)، ومن المقرر أن اشتراك المتضرر بخطئه مع المسؤول في أىقاع الضرر يؤثر على مقدار التعويض الذي يستطيع المتضرر أو ورثته المطالبة به، وهو ما نصت عليه المادة (210) من القانون المدني العراقي(34). فهل مثل هذا التأثير على حجم التعويض الأصلي نتيجة الاشتراك بالخطأ موجود أيضاً بالنسبة إلى التعويض عن الضرر التبعي؟ يذهب جانب من الفقه المدني إلى عدم وجود تأثير بين حالة الاشتراك بالخطأ وبين حجم التعويض عن الضرر التبعي، أستناداً إلى فكرة (التضامن) بين المسؤولين، حيث يكون للمضرورين حق الرجوع على أي من المساهمين في الخطأ الذي أدى إلى وقوع الضرر، ولما كان الرجوع إلى المتوفى أو تركته غير ممكن بالنسبة للمتضررين بالتبعية لأن المتوفى لا يلتزم تجاههم بالمحافظة على حياته، فلا يبقى أمامهم إلا الرجوع على من اشتراك معه في الخطأ بالتعويض الكامل(35). وعلى هذا الأساس فإنه لا يجوز للمدعي عليه أن يتمسك قبل المتضرر التبعي (المدعي) بما عسى أن يكون قد صدر عن المتضرر الأصلي من خطأ. أما البعض الآخر من الفقه المدني فيرى أن الضرر التبعي يجب أن يتبع الضرر الأصلي وأنه غير مستقل بصورة مطلقة عنه، وأن القول بغير ذلك يعني امكانية رجوع المسؤول الذي دفع التعويض كاملاً للمتضرر التبعي إلى تركة المتوفى لكون المتوفى قد اشتراك بخطئه في حصول الوفاة، ومن ثم أقاء عبء تعويض الضرر التبعي على ورثة المتضرر الأصلي، فيكون مركزه أفضل من مركز الورثة رغم ما بينهم من أرامل ويتامى(37). ونحن بدورنا نؤيد بوجود مثل هذا التأثير أستناداً إلى الفكرتين السابقتين. لذلك فإن ما قلناه سابقاً فيما يتعلق بسقوط الحق في المطالبة بالتعويض عن الضرر الأصلي وسقوطه، يطبق أيضاً على حالة الاشتراك في ارتكاب الفعل الضار(38).

**الفرع الثالث:** قيام رابطة أو علاقة شخصية بين المتضرر الأصلي والمتضرر التبعي: أن الضرر الأصلي(ضرر الموت) الذي لحق المتضرر الأصلي نتيجة الفعل الضار، يمكن أن يتبعه أضرار متعلقة ومتعددة، تلحق أشخاص آخرين تربطهم بالمتضرر الأصلي روابط عائلية وأخرى شخصية (مالية أو غير مالية)، فهل يحق لجميع الأشخاص الذين لحقهم ضرر تبعي نتيجة الضرر الأصلي مطالبة المسؤول عن الضرر الأصلي بالتعويض عن تلك الأضرار التبعية التي لحقتهم؟ بالرجوع إلى أحكام القانون المدني العراقي، وبالتحديد إلى نص المادتين (203) و(205) منه، نجد أن المشرع العراقي قد حصر الأشخاص الذين يكون لهم حق المطالبة بالتعويض عن الضرر التبعي الذي أصابهم بطائفين من الأشخاص هما:

**الطائفة الأولى:** الأشخاص الذين يرتبون بالمتضرر الأصلي برابطة عائلية حيث جاء في نص المادة(205) من ق.م.ع بمناسبة الكلام عن تعويض الضرر التبعي المعنوي بأنه (يجوز أن يقضى بالتعويض للأزواج والأقربين من الأسرة عما يصيبهم من ضرر أدبي بسبب موت المصاب)، فالنص حدد الأشخاص الذين لهم حق المطالبة بالتعويض عن الضرر التبعي المعنوي بـ(الأزواج والأقربين من الأسرة)، مما يعني أنه لا يحق لأي شخص من خارج هذه الطائفة المطالبة بالتعويض عن مثل هذا الضرر، حتى وأن أصابه فعلاً ضرر تبعي معنوي بسبب موت المصاب، وعليه لا يستطيع الجار مثلاً أو الصديق أن يدعي بأضرار مالية أو أدبية نتيجة حادثة أدت إلى وفاة جاره أو صديقه، أستناداً إلى علاقة الجوار أو الصداقة وحدها(39). وقد ثار خلاف بين فقهاء القانون المدني العراقي حول المقصود بعبارة (الأقربين من الأسرة)، فقد ذهب بعض الفقهاء إلى أن المقصود بذلك هم ورثة المتوفى، بحيث يقتصر حق المطالبة بالتعويض عن الضرر التبعي المعنوي عليهم، أما القريب غير الوارث، فليس له مثل هذا الحق حتى

المذكور فرض قياداً على اكتساب هذا الحق بأن لا يكتسب ماله يكن المتوفى قادرًا على المطالبة به لو أنه عاش، فإذا أُعفى المتوفى حال حياته شخصاً ما من المسؤولية بموجب عقد، فإن هذا الشخص لا يسأل تجاه المعالين أيضاً . د. صبري حمد خاطر، المصدر السابق، ص 229-228

<sup>34</sup> - نصت المادة (210) من القانون المدني العراقي على أنه (يجوز للمحكمة أن تقتضي مقدار التعويض أو لا تحكم بتعويض ما إذا كان المتضرر قد اشتراك بخطئه، في أحداث الضرر أو زاد فيه أو كان قد سواً مركز المدين)

<sup>35</sup> - د. صبري حمد خاطر، المصدر السابق، ص 230-231

<sup>36</sup> - د. حسن علي النون، المصدر السابق، ص 238

<sup>37</sup> - د. صبري حمد خاطر، المصدر السابق، ص 231. وقد أستقرت محكمة النقض الفرنسية على الاتجاه الثاني بعد أن أصدرت قراراً عام 1964 قضت فيه بالأجماع أن خطأ المتوفى يحتاج به على الأقارب وأن رفعوا الدعوى باسمهم مطالبين بالتعويض المرتد عليهم (التابع) نتيجة الوفاة. نفس المصدر والصفحة أعلاه

<sup>38</sup> - وهو ما نص عليه صراحة قانون اليمن الشعبية الديمقراطي السابقة في المادة (709) حيث جاء فيها (يجوز الاحتجاج بخطأ المضرور في مواجهة دعوى الغير الذي أصابه أذى شخصي من جراء ما لحق المضرور المباشر من ضرر)

<sup>39</sup> - د. عزيز كاظم جبر، المصدر السابق، ص 29

وأن لحقه ضرر تبعي معنوي نتيجة موت قريبه<sup>40</sup>. في حين يرى البعض الآخر من الفقه المدني العراقي، أن النص لم يحدد درجة معينة في الأقارب الذين لهم حق المطالبة بالتعويض عن الضرر التبعي المعنوي، وبالتالي فإنه ينبغي ترك مسألة تحديد هؤلاء الأقارب إلى سلطة قاضي الموضوع التقديرية، فهو الذي يحدد المستحقين من الأقارب للتعويض عن مثل هذا الضرر، وذلك تبعاً لظروف كل قضية وملابساتها<sup>41</sup>. ولقد كنا قد ناقشنا هذه الأراء وحججها في بحث لنا سابق<sup>42</sup>، وخلصنا فيه إلى أن الرأي الذي نأخذ به ونتبناه حول تحديد المقصود بـ(الأقربين من الأسرة) هو أنهم الأشخاص الأقارب إلى المتوفى والذين كانوا قريباً له في حياته، لأن يكونوا ساكنين معه في نفس دار المعيشة، أو الذين كان بينهم وبين المتوفى علاقة تواصلية مستمرة، كالزيارات المتبادلة فيما بينهم، بصورة دائمة أو شبه دائمة، ومن دون أشتراط كونهم من ورثته أو كونهم أقارب إلى المتوفى بدرجة معينة من درجات القربي<sup>43</sup>. فمثل هؤلاء الأقارب إذا لحقهم ضرر تبعي معنوي نتيجة موت قريبهم، فإن لهم الحق بمطالبة المسؤول عن موت قريبهم بالتعويض عن مثل هذا الضرر، وكذلك يكون لهم الحق بالمطالبة بالتعويض عن الضرر التبعي المالي (فقدان الإعالة) إذا كان قريبه المتوفى يعيشهم قبل وفاته وادى موته إلى انقطاع هذه الإعالة، ففي هذه الحالة الأخيرة يحق لكل قريب للمتوفى، إذا كان قريبه المتوفى ينفق عليه ويعيله ثم انقطعت هذه الإعالة بسبب موته نتيجة الفعل الضار، يحق له المطالبة بالتعويض عن هذا الضرر التبعي من قبل المسؤول عن الفعل الضار الذي أدى إلى وفاة قريبه المعاشر<sup>44</sup>. وبختلف التعويض عن الضرر الأخير عن تعويض الضرر المعنوي أنه لا يتشرط للتعويض عنه أن يكون القريب المعاشر من الورثة أو قريب للمتوفى من درجة معينة<sup>45</sup>، أو أن يسكن معه ويتوacial معه بصورة مستمرة، ذلك لأن نص المادة (205) من القانون المدني العراقي أوردت حكماً عاماً فيما يتعلق بالتعويض عن الضرر التبعي المالي (ضرر فقدان الإعالة)، أذ جاء فيها (في حالة القتل وفي حالة الوفاة بسبب الجرح وأي فعل ضار آخر يكون من أحدث الضرر مسؤولاً عن تعويض الأشخاص الذين كان يعيشهم المصاب وحرموا من الإعالة ...) ويشار أخيراً إلى حالة يكون فيها للمتضرور التبعي الحق في مطالبة المسؤول عن الفعل الضار بتعويضه عن الضرر التبعي المالي والضرر التبعي المعنوي في الوقت نفسه، وهي حالة فيما إذا كان المتضرر التبعي زوج للمتوفى وكان معاشر من قبله، أو كان من الأقربين إلى المتوفى، وكان أيضاً معاشر من قبله، وذلك في حالة ما إذا ثبت الضرر التبعي المعنوي الذي لحقه نتيجة (ضرر الموت) الذي لحق المتوفى<sup>46</sup>.

**الطائفة الثانية: الأشخاص الذين يرتبون بالمتضرر الأصلي برابطة خاصة قد يرتبط المتضرر الأصلي قبل وفاته بروابط خاصة (مالية أو شخصية) مع أشخاص ليسوا من أقاربه أو عائلته، ويؤدي الفعل الضار الذي أدى إلى موته إلى أصابتهم بأضرر تبعية (مالية أو معنوية) فهل يكون لهؤلاء الأشخاص الحق في مطالبة المسؤول عن الفعل الضار بالتعويض عن مثل هذه الإضرار؟ هنا لابد من التمييز بين نوعين من الأشخاص، وكما يأتي:**

**النوع الأول: الأشخاص الذين يرتبون بالمتضرر الأصلي برابطة خاصة (مالية)، ومثالهم الزبائن والدائون والمجهرون والموردون ورب العمل والشركاء وغيرهم، فمثل هؤلاء الأشخاص لا يحق لهم بموجب أحكام القانون المدني العراقي مطالبة المسؤول عن الفعل الضار بالتعويض عن الأضرار المالية التي لحقتهم بسبب موت زبونهم أو موردهم أو مجهزهم أو عاملهم أو شريكهم، وسواء أكان الضرر (مالياً أو معنوياً)<sup>47</sup>.**

40 - د. حسن علي الذنون، النظرية العامة للألتزام، الجزء الأول، مصادر الألتزام، بغداد، 1964، ص 307

41 - د. عبد المجيد الحكيم، الموجز في شرح القانون المدني، مصادر الألتزام، المكتبة القانونية، بغداد، ص 533

42 - وهو الذي شاركتنا فيه في المؤتمر الدولي الثاني الذي أقامته كلية القانون/ جامعة السليمانية بالاشتراك مع كلية القانون/جامعة جيهان، والذي كان عنوانه (خصوصية التنظيم القانوني للعلاقات الأسرية في القانون المدني العراقي). والبحث متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://sites.google.com/a/univsul.edu.iq/journal-of-politics-and-law/issues/vol6n2/jlps-10128>

43 - وما يوحي قوله هذا هو نص المادة (205) نفسها، حيث التي عبرت عن الأقارب المستحقين للتعويض بـ(الأقربين من الأسرة)

44 - أنظر في هذا الضرر قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم 815 الذي حدد في الفقرة (1/2) منه الأشخاص المشمولين بحق المطالبة عن تعويض الأضرار المعنوية التي لحقتهم نتيجة وفاة مورثهم طبقاً لأحكام قانون التأمين الألزامي من حوادث السيارات رقم 52 لسنة 1980، والتي جاء فيها (لا يستحق التعويض عن الضرر الأدبي للأزواج المتوفى وأقاربهم من الدرجة الأولى ...).

45 - د. عزيز كاظم جبر، المصدر السابق، ص 69

46 - حيث يمكن في هذه الحالة الجمع بين الدعوى الوراثية والدعوى الشخصية، بأن يرفعها شخص واحد في وقت واحد، أو أحدهما بعد الأخرى. أنظر د. محمود جمال الدين زكي، المصدر السابق، 197. مكي إبراهيم لطفي، من يستحق التعويض عن القتل، بحث منشور في مجلة القضاء، العددان الثالث والرابع، السنة السابعة والعشرون، تموز- كانون الأول، 1972، ص 90

47 - ولمزيد من التفاصيل د. حسن علي الذنون، الخطأ، المصدر السابق، ص 246-248. وفيما يتعلق بالدائنين، فإن وفاة مدينهم لا يؤثر على حقوقهم في الدين لأنه بأمكانهم الحصول على دينهم من مبلغ التركة (لا تركة إلا بعد سداد الديون). د. صبرى حمد خاطر، المصدر السابق، ص

النوع الثاني: الأشخاص الذين تربطهم بالمتضرر روابط خاصة (شخصية) وهؤلاء الذين لهم علاقات شخصية سابقة مع المتوفى قبل وفاته، وكان من أثر هذه العلاقة أن المتوفى كان يقوم بأعمالهم بصورة مستمرة، وأدت وفاته نتيجة الفعل الضار إلى انقطاع هذه الإعالة. فهل يحق لهم المطالبة بالتعويض عن الأضرار التبعية المالية (فقدان الإعالة) والأضرار التبعية المعنوية التي لحقتهم نتيجة وفاته؟ بالنسبة للأضرار التبعية المعنوية، فقد سبق وأن ذكرنا أن القانون المدني العراقي قد حصر حق التعويض فيها على الأزواج والأقربين من الأسرة، لذلك لا محل للتعويض لمثل هؤلاء الأشخاص. أما بالنسبة للأضرار التبعية المالية (ضرر فقدان الإعالة)، فأن نص المادة (203) من القانون المدني العراقي صريح في ضمان حقوقهم في مطالبة المسؤول عن الفعل الضار بالتعويض عن مثل هذه الأضرار. فإذا ثبت أن المتوفى كان قبل وفاته يقوم بأعمالهم أعلاه فعلية ومستمرة، وأدت وفاته نتيجة الفعل الضار إلى انقطاع هذه الإعالة، كان لهم حق المطالبة بالتعويض عن مثل هذه الضرر (48).

### المبحث الثاني

#### ما هي دعوى تعويض الضرر التبعي وأساسها القانوني

سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين، نبحث في الأول، تعريف دعوى تعويض الضرر التبعي تمييزها عن غيرها. أما المطلب الثاني، فسنبحث فيه، الأساس القانوني لدعوى تعويض الضرر التبعي، وكما يأتي:

**المطلب الأول:** تعريف دعوى تعويض الضرر التبعي تمييزها عن غيرها، وذلك في الفرعين التاليين: الضرر التبعي، وتمييزها عن دعوى تعويض الضرر الأصلي (الدعوى الوراثية)، وذلك في الفرعين التاليين:

**الفرع الأول:** تعريف دعوى تعويض الضرر التبعي: تعرف الدعوى عموماً بأنها (طلب شخص حقه من آخر أمام القضاء) (49)، ويجري الفقه ومعه قانون المرافعات المدنية على تقسيم الدعاوى إلى عدة تقسيمات بحسب الحقوق التي تحميها، فهي تنقسم إلى دعاوى شخصية تقوم على حق شخصي، ودعاوى عينية تستند على حق عيني، ودعاوى مختلطة تستند على حق شخصي وعيني. كما تقسم إلى دعاوى منقوله يكون المطلوب فيها مالاً منقولاً، ودعاوى عقارية يكون المطلوب فيها عقاراً أو حق عيني على عقار 50. ولم يورد قانون المرافعات المدنية نوعاً أو مصطلحاً خاصاً للدعوى المتعلقة بالمطالبة بالتعويض عن الضرر التبعي، سواء أكان ضرراً مادياً أم معنويًّا. إلا أنها من خلال الرجوع إلى طبيعة الحق المطلوب به في هذه الدعوى الأخيرة يتضح لنا بأنها تتضمن تحت مسمى الدعاوى الشخصية. إذ أن موضوع الحق الذي يطالب به المتضرر التبعي في هذه الدعوى هو حق شخصي يتمثل بالتعويض عن الأضرار التبعية التي لحقته نتيجة وقوع الضرر الأصلي بالفعل الضار الذي أرتكبه المسؤول. عليه فإنه يمكن تعريف دعوى تعويض الضرر التبعي بأنها: تلك الدعوى التي يقدمها المتضرر التبعي إلى القضاء للمطالبة بتعويضه عن الأضرار التبعية التي لحقته نتيجة الضرر الأصلي الذي لحق المتضرر الأصلي الحاصل بسبب الفعل الضار الصادر عن المسؤول، ويشمل التعويض طبقاً لهذا التعريف الضرر الذي لحق المتضرر التبعي سواء أكان ضرراً مادياً أم ضرراً معنويًّا.

أما فيما يتعلق بأطراف هذه الدعوى، فإن لها طرفين هما المدعي (المتضرر التبعي) والمدعي عليه (المسؤول عن الفعل الضار) وكما يأتي:

**أولاً: المدعي:** وهو الشخص المتضرر التبعي الذي لحقه ضرر تبعي مرتبط بالضرر الأصلي، فلا يجوز إقامة دعوى التعويض عن الضرر التبعي إلا من قبل شخص المتضرر التبعي نفسه، لأنها دعوى ذات طبيعة شخصية تتعلق بشخص المتضرر التبعي نفسه ولا تتعلق بشخص المتضرر الأصلي كالدعوى الوراثية.

244 - إذا كان التزام مدينهم التزام بالقيام بعمل ويلزم تدخله شخصياً في تنفيذه، أذ يمكن في حالات خاصة مطالبة المسؤول عن الوفاة بالتعويض

48 - وكل ما يشترط لاستحقاق هؤلاء التعويض عن الضرر التبعي المالي (فقدان الإعالة) أن تكون الرابطة التي تربطهم بالضرر الأصلي (المعييل) رابطة مشروعية. د. حسن علي الذنون، المصدر السابق، ص 248 وما بعدها

49 - المادة (2) من قانون المرافعات العراقي رقم 83 لسنة 1969. وقد أتفقى هذا التعريف للدعوى الفقه الإسلامي، وبالتحديد نص المادة (1613) من مجلة الأحكام العدلية. د. سعدون ناجي القشطيني، شرح أحكام المرافعات، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، مطبعة المعرفة، بغداد، 1979، ص 97

50 - د. أدم وهب النداوي، المرافعات المدنية، الطبعة الثالثة، المكتبة القانونية، بغداد، 2011، ص 127-128

وإذا كان الأصل أن يكون المدعي في دعوى التعويض عموماً شخصاً طبيعياً أو شخصاً معنوياً، كما لو كان مؤسسة أو جمعية أو غيرها، فإنه لا يمكن بالنسبة إلى دعوى تعويض الضرر التبعي (المادي والمعنوي) أن يكون المدعي شخصاً معنوياً، ذلك لأنه بالنسبة للضرر التبعي المعنوي، فإنه محصور بالأشخاص الطبيعية (الزوج والأقربين من الأسرة). وبالنسبة إلى تعويض الضرر المادي (فقدان الإعالة) فإنه قاصر أيضاً على الأشخاص الطبيعية التي كان المتوفى يقوم بأعمالهم قبل وفاته بالفعل الضار. ولا يشترط في دعوى تعويض الضرر التبعي أن ترفع من قبل المتضرر التبعي نفسه مباشرةً، إذ يجوز طبقاً للقواعد العامة رفعها من قبل الشخص الذي يكون نائباً عنه أو كان خلفاً له، ويستطيع دانثوا من كان ضحية الضرر أن يرفعوا باسم مدينهم دعوى غير مباشرة بالتعويض إذا تتوفر شروطها<sup>51</sup>، ويكون الحكم الصادر في هذه الدعوى لمصلحة المتضرر الأصلي وليس لمصلحة من يقوم مقامه<sup>52</sup>. وقد يتعدد المدعون في دعوى تعويض الضرر التبعي كما لو كان المتوفى يعيل أثداء حياته أكثر من شخص واحد، أو نجم عن موته أضرار أدبية عدة بأشخاص متعددون (الأزواج والأقربين من الأسرة) فيثور التساؤل في مثل هذه الحالة عن تأثير قيام أحد المتضررين التبعين برفع دعوى تعويض الضرر التبعي الذي لحقه على حق المتضررين الآخرين في المطالبة بتعويض الأضرار التبعية التي لحقتهم؟ الواقع أنه لا يوجد مانع قانوني أو عملي يمنع تعدد دعوى تعويض الأضرار التبعية في حالة أصابة أكثر من شخص واحد بها، فالضرر التبعي سواءً كان مالياً أو أدبياً هو ضرر شخصي يتعلق بشخص المتضرر التبعي<sup>53</sup>، فإذا تعدد الأشخاص المتضررون بالتبعية فذلك يؤدي إلى أمكانية تعدد دعوى التعويض عنها، فيكون لكل مضرر المطالبة بصورة مستقلة عن تعويض الأضرار التبعية التي لحقته، ويكون لكل دعوى طلبها ووسائل ثباتها الخاصة، وكذلك حكمها الخاص بها لوحدها، وحتى في حالة قيام جميع المتضررين بالتبعية برفع دعوى واحدة للمطالبة بتعويضهم عن الأضرار التبعية التي لحقتهم، فإن يلزم في هذه الحالة النظر في هذه الدعوى بأنها تتضمن طلبات عدة من أكثر من مدعى واحد، لذلك فإن على محكمة الموضوع أن تقضي في طلب كل مدعى في هذه الدعوى على حدة<sup>54</sup>.

**ثانياً: المدعي عليه:** الطرف الثاني في دعوى تعويض الضرر التبعي هو المدعي عليه وهو طبقاً لنص المادة(202) من القانون المدني العراقي هو الشخص الذي أحدث الضرر الأصلي<sup>55</sup>، ولا نريد في ذكر المدعي عليه المسؤول عن تعويض الضرر التبعي بيان الأحكام والقواعد العامة المتعلقة به والمفصلة في شروطه وكتب المسؤولية المدنية عموماً، بل كل ما نريد الحديث عنه هو مسألتين اثنتين فقط: الأولى، بيان المقصود بالضرر الذي أحدثه الشخص المسؤول، والذي ويكون ملزماً بالتعويض عنه. والثانية، بيان النصوص القانونية التي تقرر مسؤولية المدعي عليه في تعويض الضرر، وهو ما سنبيه فيما يأتي:

**1- المقصود بالضرر الذي أحدثه المدعي عليه:** نصت المادة (203) من القانون المدني العراقي على أنه (في حالة القتل وفي حالة الوفاة بسبب الجرح أو أي فعل ضار آخر يكون من أحدث الضرر مسؤولاً عن تعويض الأشخاص الذين كان يعيلهم المصاب وحرموا من الإعالة بسبب القتل أو الوفاة). فالشخص الذي أحدث الضرر الأصلي (ضرر الموت) هو المدعي عليه في دعوى تعويض الأشخاص الذين فقدوا الإعالة بسبب وفاة معييلهم، لأن النص القانوني قصد بالضرر الذي أحدثه المسؤول، ضرر الوفاة وليس ضرر فقدان الإعالة، فمن أحدث ضرر(الموت) بالقتل أو الوفاة بسبب الجرح أو أي فعل آخر يكون مسؤولاً عن تعويض الضرر التبعي الذي لحق الأشخاص المعالين من قبل المتوفى أو المقتول. وفي ذلك أشارة واضحة إلى أن المسؤول أو المدعي عليه في دعوى تعويض الضرر التبعي لم يحدث بخطئه هو الضرر التبعي (فقدان الإعالة) وأنما حصل الضرر الآخر كنتيجة للضرر الأصلي (الوفاة أو القتل). فالعلاقة القائمة أذن هي العلاقة بين الضرر الأصلي والضرر التبعي، لا علاقة بين المسؤول عن الضرر الأصلي والضرر التبعي. ذلك لأن سبب الضرر الأول هو فعل أو خطأ المسؤول، أما سبب الضرر الثاني فهو الضرر الأصلي وليس فعل أو خطأ المسؤول. مع ذلك فإن مسؤولية المدعي عليه عن الضرر التبعي لا يمكن أن تحصل من دون ثبات مسؤوليته عن الضرر الأصلي. بمعنى أنه ينبغي أولاً لغرض مسؤولية المدعي عليه عن تعويض الضرر التبعي أن تثبت مسؤوليته عن الضرر الأصلي (القتل أو الوفاة) الذي لحق المتضرر الأصلي، وبعد ثبات ذلك يكون بأمكان المتضرر التبعي رفع الدعوى عليه للمطالبة بتعويض عن الضرر التبعي الذي لحقه. أما إذا لم تثبت المسؤولية الأولى عليه، فإنه لا يكون مسؤولاً أيضاً عن الضرر التبعي الذي لحق الأشخاص المعالين<sup>56</sup>. وسبق أن ذكرنا أن مسؤولية

51 - د. حسن علي الذنون، المبسوط، ج 5، المسؤولية عن الأشياء، دار وائل للنشر ، 2004، ص 366

52 - د. سليمان مرقس، الرافي، المصدر السابق، ص 571

53 - د. عبد الرزاق السنوري، ص 1043

54 - د. سليمان مرقس، المصدر السابق، ص 573.

55 - أنظر بنفس المعنى د. حسن علي الذنون، المبسوط، ج 5، المصدر السابق، ص 368

56 - وذلك لوجود رابطة التبعية بين الضرر الأصلي والضرر التبعي. راجع ما سبق في ص

المدعى عليه الذي ثبتت عليه مسؤوليته عن الضرر الأصلي تبقى قائمة فيما يتعلق بتعويضه عن الضرر التبعي، حتى لو تنازل المتضرر الأصلي عن حقه في التعويض ، ذلك لأن دعوى تعويض الضرر التبعي تختلف عن دعوى تعويض الضرر الأصلي.

**2- النصوص القانونية المقررة مسؤولية المدعى عليه:** يسأل المدعى عليه الذي أرتكب الفعل الضار الذي أدى إلى وفاة المتضرر الأصلي عن تعويض الضرر الأصلي (ضرر الموت)، كما يسأل عن تعويض الضرر التبعي، والتساؤل الذي يثير هنا يتعلق بتحديد النصوص القانونية المطبقة فيما يتعلق بمسؤولية مرتكب الفعل الضار عن الضررين، فهل تخضع مسؤوليته عن تعويض الضرر التبعي لنفس النصوص المقررة لمسؤوليته عن تعويض الضرر الأصلي؟ نرى أن الأجابة على ذلك تتحدد تبعاً لطبيعة الضرر الذي يطالب المدعى بالتعويض عنه. فيما يتعلق بمسؤولية المدعى عليه عن تعويض الضرر الأصلي وهو ضرر الموت، فإن هذه المسئولية تخضع لحكم المادة (202) من القانون المدني العراقي وال المتعلقة بالأعمال غير المشروعة التي تقع على النفس، حيث جاء فيها (كل فعل ضار بالنفس من قتل أو جرح أو ضرب أو أي نوع آخر من أنواع الأذاء يلزم بالتعويضات من أحدث الضرر)، فمحدث الضرر هو المسئول عن جميع التعويضات الناجمة عن القتل أو الجرح، لذلك يكون هو المدعى عليه المباشر في دعوى التعويض عن الضرر الأصلي الذي لحق المتضرر الأصلي، وهو المسئول عن التعويض. أما فيما يتعلق بمسؤولية المدعى عليه عن تعويض الضرر التبعي (ضرر فقدان الإعالة)، فالملاحظ أن هذا الضرر هو ضرر مالي، لأنه أدى إلى فقدان الشخص المعال الإعالة التي كان يحصل عليها من المتوفى، فهو ضرر ناجم عن الضرر الأصلي لا عن الفعل الضار. لذلك فإنه لا يمكن أن يخضع لحكم المادة (202) السابقة الذكر. كما أنه لا يمكن أن يخضع لحكم المادة (186) والمتعلقة بالأعمال غير المشروعة التي تقع على المال، والتي جاء فيها (1- إذا أتلف أحد مال غيره أو أنقص قيمته مباشرة أو تسبباً، يكون ضامناً...). فليس في ضرر فقدان الإعالة أتلاف مال لكي نقول أن حكمها ينطبق عليه. لذلك لم يبقى إلا القول بأن تعويض ضرر فقدان الإعالة يخضع لحكم المادة (203) من القانون المدني العراقي ، وهو نص ذا طبيعة خاصة، لأنه يقرر تعويضاً من نوع خاص، وأن كان الضرر المطالب بالتعويض عنه ذا طبيعة مالية. ونفس القول ينطبق فيما يتعلق بتعويض الضرر الأدبي التبعي، فهو لا يخضع إلى النص العام المقرر للتعويض عن الضرر الأدبي المقرر في الفقرة الأولى من المادة (205) من القانون المدني العراقي، وأنما يخضع إلى نص خاص ، وهو نص الفقرة الثانية من نفس المادة . ونعتقد أن السبب الذي دعى المشرع المدني إلى إقرار فقرة خاصة للحكم بالتعويض عنه، هو للصفة الخاصة لهذا الضرر، فهو لا يتعلق بشخص المتضرر الأصلي، بل بشخص آخر هو المتضرر التبعي، كما أنه لم ينجم عن الفعل الضار، بل كان نتيجة للضرر الأصلي، أي (موت المتضرر الأصلي).

#### الفرع الثاني: تمييز دعوى تعويض الضرر التبعي(الشخصية) عن دعوى تعويض الضرر الأصلي(الوراثية)

لما كان الفعل الضار الذي صدر عن المسؤول قد أدى إلى أحداث واقعة وفاة المتضرر الأصلي، فإن حق المتوفى في مطالبة المسؤول عن تعويض الأضرار التي لحقته تنتقل إلى خلفه العام (الورثة). وهؤلاء الورثة يباشرون حقهم في المطالبة بالتعويض عن جميع الأضرار التي لحقت مورثهم (المتوفى) نتيجة الفعل الضار الصادر عن المسؤول. ومطالبتهم هذه تكون بموجب دعوى تسمى بـ(الدعوى الوراثية). ولما كانت (وفاة المتضرر الأصلي) قد أدت إلى الحق أضرار مالية وأخرى معنوية بورثته وأقاربه وغيره من الأشخاص، فإن لهؤلاء جميعاً الحق في مطالبة المسؤول عن الفعل الضار بتعويضهم عن جميع الأضرار التي لحقتهم، وذلك بموجب دعوى تسمى بـ(الدعوى الشخصية)(57). فالدعوى الشخصية هي تلك الدعوى التي يقوم برفعها المتضرر التبعي ضد المسؤول عن الفعل الضار الذي أدى إلى وفاة المتضرر الأصلي، للمطالبة بتعويضه عن الأضرار (المالية والمعنوية) التي

57 - د. صبري حمد خاطر، المصدر السابق ص 225. د. محمود جمال الدين زكي، المصدر السابق، ص 193. ويرى البعض أنه في حالة وفاة المجنى عليه بسبب الجريمة أو الفعل الضار، فإنه ليس للورثة بمجرد كونهم ورثة ، الحق في دعوى التعويض عن موت مورثهم، فهذا الحق لم يوجد في أي وقت من الأوقات، ولذلك يجب البحث فيما إذا كانت الوفاة قد نشأ عنها ضرر شخصي للورثة أم لا؟ فإذا ثبت أنه لحقها ضرر شخصي كان لهم أن يرفعوا الدعوى بصفتهم الشخصية، وأن لم يثبت فلا يكون لهم حق في رفعها. بل أن لكل شخص أصابه ضرر من وفاة المجنى عليه أن يدعى بالحق المدني وإن لم يكن وارثاً، فلا أهمية لدرجة القرابة، ولا لترتيب الورثة للحكم بالتعويض، ولا يوزع التعويض على الورثة طبقاً لأحكام الميراث، بل يجب توزيعه بقدر أهمية الضرر الذي لحق كلا من المتضررين شخصياً. فلكل أنسان أضررت به الجريمة أو الفعل الضار أن يرفع الدعوى المدنية في هذه الحالة ولو لم يكن قريباً للمتوفى، وسيان في ذلك الضرر المادي والأدبي. د. عباس الحسني، شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية الجديد، ص 87. أشار إليه مكي أبراهيم لطفي، المصدر السابق، ص 87، وواضح أن هذا التوجيه لا يمكن قبوله، ولا ينسجم مع القواعد المقررة في القانون المدني، فالورثة الحق في مطالبة المسؤول عن الوفاة بالتعويض طبقاً للدعوى الوراثية، كما أن حق الآخرين في المطالبة بالتعويض عن الأضرار الشخصية التي لحقتهم نتيجة وفاة المتضرر أو الضحية، مقصور طبقاً للقانون المدني بالآزواجا والأقربين من الأسرة في حالة الضرر الأدبي، وبالأشخاص الذين كان المتوفى يعيشهم قبل وفاته، بالنسبة للضرر المادي أو المالي.

لحقته بصفة شخصية نتيجة واقعة الوفاة. أما الدعوى الوراثية فهي الدعوى التي يرفعها ورثة المتضرر الأصلي (المتوفى) بأعتبارهم خلفاً عاماً له لمطالبة المسؤول عن الفعل الضار عن جميع الأضرار (المالية والمعنوية) التي لحقت مورثهم (58). عليه، فإن دعوى المتضرر التبعي (الشخصية) تختلف عن دعوى الخلف العام للمتضرر الأصلي (الورثة) من عدة نواحي نوجزها بالأتي:

1. من حيث أشخاص الدعوى: فأشخاص الدعوى الوراثية هم كل من ورثة المتضرر الأصلي والمسؤول عن الفعل الضار، وورثة المتضرر الأصلي هم الذين تنتقل إليهم جميع حقوق مورثهم بالتركة، ومن ضمنها حقه في التعويض عن الأضرار المالية والمعنوية التي لحقته نتيجة الفعل الضار (59)، حيث يستطيع ورثته مطالبة المسؤول عن الفعل الضار بتعويض هذه الأضرار، مع ملاحظة أن القانون المدني العراقي قد قيد انتقال حق المتوفى (المتضرر الأصلي) في التعويض عن الأضرار المعنوية التي لحقته إلى ورثته بقيد وهو ضرورة تحديد قيمة هذا التعويض بمقدار أتفاق أو حكم نهائي في الفترة الواقعة بين وقوع الفعل الضار ووفاة المتضرر الأصلي، أما إذا لم يتحقق هذا القيد فإن الحق في التعويض عن الضرر الأدبي لا ينتقل إلى الورثة (60). أما بالنسبة لأشخاص (دعوى تعويض الضرر التبعي) فهم كل من الأشخاص المتضررين بالتبعة وشخص المسؤول عن الفعل الضار، والأشخاص المتضررون بالتبعة يكون لهم حق رفع الدعوى الشخصية على المسؤول (61)، وهو يتوزعون بحسب نوع الضرر التبعي الذي يطالبون بالتعويض عنه، وكما يأتي:
  - أ- المطالبون بالتعويض عن الأضرار التبعية المعنوية: حدد القانون المدني العراقي الأشخاص الذين يكون لهم حق رفع دعوى المطالبة بالتعويض عن الأضرار التبعية المعنوية التي لحقتهم نتيجة وفاة المتضرر الأصلي وفاة كثيرون من الأشخاص، هم (الأزواج والأقربين من الأسرة) (62)، وقد سبق لنا وأن بينا المقصود بهم فيما سبق، مع ملاحظة أن الأزواج والأقربين من الأسرة لهم حق التعويض عن الضرر التبعي المعنوي الذي لحقهم، سواء كانوا من ورثة المتوفى لم يكونوا كذلك (63).
  - ب- المطالبون بالتعويض عن الأضرار التبعية المالية: وهو كل من كان يتلقى من المتوفى أثناء حياته أعلاة دائمة ومنتظمة، وأدت وفاة المتضرر الأصلي إلى انقطاعها وحرموا منها. ويشمل هؤلاء كل من ورثة المتوفى وأزواجه والأقربين من الأسرة من غير الورثة، وغير الأقربين إذا كان المتوفى يعيشهم قبل وفاته، فالنص القانوني الذي أقر الحق في التعويض عن هذا الضرر أشترط في المدعى أن يكون معال سابقاً من قبل المتوفى، وأدت الوفاة نتيجة الفعل الضار إلى انقطاع الإعلاة وحرمانهم منها (64).
- 2- من حيث نوع الضرر ومحله في الدعويين: في الدعوى الوراثية يقتصر حق الورثة في مطالبة المسؤول عن الفعل الضار عن تعويض الأضرار الناجمة عن موت مورثهم، أما الأضرار المعنوية فلا يطالبون بها إلا إذا تم تحديد قيمتها باتفاق أو بحكم قبل وفاة المتضرر الأصلي (الورث) (65). أما في الدعوى الشخصية، فإن نوع الضرر المطالب بالتعويض عنه قد يكون فقط ضرراً معنواً

<sup>58</sup> - د. محمود جمال الدين زكي، المصدر السابق، ص 194-195. مكي إبراهيم لطفي، المصدر السابق، ص 98

<sup>59</sup> - د. محمود جمال الدين زكي، المصدر السابق، ص 194. ويلاحظ أن الوارث في رفعه للدعوى الوراثية لا يرفعها أصلية عن نفسه، وأنما بأعتباره ممثلاً للتركة، إذ أن التعويض ينتقل إلى التركة ويتقاسمها الورثة كلاً بحسب نصيبه من التركة. د. صبري حمد خاطر، المصدر السابق، ص 225

<sup>60</sup> نصت المادة (205/ف) من القانون المدني العراقي على أنه ( ولا ينتقل التعويض عن الضرر الأدبي إلى الغير إلا إذا تحددت قيمته بمقدار أتفاق أو حكم قضائي نهائي )

<sup>61</sup> - ولأنها دعوى شخصية، فإن المتضررين بالتبعة يرفعونها أصلية عن أنفسهم وليس نيابة، كما هو الحال بالنسبة للدعوى الوراثية. د. صبري حمد خاطر، المصدر السابق، ص 206

<sup>62</sup> - د. محمد حنون جعفر، خصوصية التنظيم القانوني للعلاقات الأسرية، بحث منشور في مجلة دراسات قانونية وسياسية، كلية القانون والسياسة/جامعة السليمانية، السنة السادسة، العدد 12، أب، 2018، ص 212

<sup>63</sup> - وبخلاف ذلك موقف القانون الأنگلیزی الذي قصر التعويض عن الضرر المادي دون المعنوي. انظر د. صبري حمد خاطر، المصدر السابق، ص 249

<sup>64</sup> - ويشار أخيراً إلى امكانية توفير جميع الأضرار بشخص واحد، كما لو كان للمتوفى زوجة، وأنفق المتوفى قبل وفاته مع المسؤول عن الفعل الضار على مقدار التعويض عن الضرر الأدبي الذي لحقه، وكان في الوقت نفسه ينفق على زوجته قبل وفاته نفقة دائمة ومستمرة، وأدت وفاة زوجها إلى ألحاق الالم نفسية ومعنى بها، ففي مثل هذه الحالة يكون للزوجة الحق في رفع كل من الدعوى الوراثية والدعوى الشخصية معاً، ويكون لها المطالبة بكل الدعويين بالتعويض عن الأضرار المالية والمعنوية التي لحقت المتضرر الأصلي (المتوفى)، وكذلك التي لحقتها شخصياً.

<sup>65</sup> - انظر نص المادة (3/205) من القانون المدني العراقي

إذا لحق زوجة المتوفى أو الأقربين من أسرته، وقد يكون فقط ضرراً مالياً، كما هو الحال بالنسبة للأشخاص الذي كان يعيلهم المتوفى وحرموا من الإعالة بموته، وقد يكون ضرراً مالياً معنواً في الوقت نفسه، كما لو كانوا من الأقربين إلى أسرة المتوفى، وكان المتوفى يعيلهم قبل وفاته، وأنقضت الإعالة بموته. أما من حيث محل الضرر أو الشخص الذي وقع عليه الضرر، فإن محله بالنسبة للدعوى الوراثية، هو شخص المتضرر الأصلي (المتوفى) فورته لا يطالبون بتعويض ضرر لحهم شخصياً، بل لحق مورثهم المتوفى. في حين يطالب المدعى في الدعوى الشخصية بتعويض عن ضرر لحه هو شخصياً، وليس شخص المتوفى (المتضرر الأصلي).

3- اختلاف الدعويين من حيث الأحكام المنظمة لكل منها: يترتب على اختلاف أشخاص الدعويين و محلها، اختلاف الأحكام المنظمة لكل منها، وكما يأتي:

- أ- تختلف شروط رفع الدعوى الوراثية عن شروط رفع الدعوى الشخصية، إذ يتطلب لرفع الدعوى الوراثية تحقق أركان المسؤولية الثلاث من خطأ (ال فعل الضار) وضرر (موت المتضرر الأصلي) وعلاقة سببية بينهما. في حين يتطلب لرفع الدعوى الشخصية شروط خاصة، هي (موت المتضرر الأصلي)، وأن يؤدي ذلك إلى حرمان رافع الدعوى من (الإعالة) أو سبب له (أضرار معنوية) (66).
- ب- الدعوى الشخصية تكون تابعة للدعوى الوراثية، بمعنى أنه يجب أولاً أن ثبتت مسؤولية مرتكب الفعل الضار عن واقعة الوفاة لكي يستطيع المتضررون بالتبعة المطالبة بتعويض عن الأضرار التي لحقتهم شخصياً
- ت- التقادم المطبق على سريان الدعوى الوراثية يختلف عن التقادم المطبق على الدعوى الشخصية. فهو يبدأ في يوم الأصابة بالنسبة لدعوى الوراث بصفته خلأ، ويوم الوفاة لدعواه باسمه الشخصي (67). كما أن الحكم الذي يصدر في أحدهما لا يحوز حجية الحكم المقصود فيه في الأخرى (68).

## المطلب الثاني

### الأساس القانوني لتعويض الضرر التبعي

يؤدي توفر شروط الضرر التبعي السابق ذكرها إلى ترتيب التزام قانوني في ذمة الشخص المسؤول عنه (مرتكب الفعل الضار)، حيث يتحمل عبء تعويض المتضرر التبعي عن الأضرار المادية (فقدان الإعالة)، والأضرار المعنوية بالنسبة للزوج والأقربين من الأسرة، والتي لحقتهم نتيجة الضرر الأصلي (ضرر الموت) الذي لحق المتضرر الأصلي. وإذا كانت مسؤولية مرتكب الفعل الضار عن تعويض الضرر التبعي مقررة في نص المادتين (203-205) من القانون المدني العراقي، فإن التساؤل يثور حول الأساس القانوني لهذه المسؤولية أو الحكم بتعويض، وهو ما سنبحثه في هذا المطلب في فرعين، نبحث في الفرع الأول: تحديد المقصود بالأساس القانوني موضوع التساؤل، ونبحث في المبحث الثاني: الأساس الذي عرضها فقهاء وشراح القانون المدني، وكما يأتي:

**الفرع الأول: المقصود بالأساس القانوني:** نعتقد أن للأساس القانوني معنيين أثنيين، هما:

1. الأساس القانوني بالمعنى العام: ويقصد به وجود حكم لقاعدة قانونية تقرر صراحة أو ضمناً وجوب التعويض عن الضرر التبعي، والأساس القانوني بهذا المعنى أقرب ما يكون إلى السند القانوني الذي يستند عليه الدائن أو المتضرر في دعوى تعويض الضرر التبعي التي يرفعها على المسؤول (69). والسد القانوني الذي يعتمد عليه المتضرر التبعي، أما أن يرجع إلى نص تشريعي مقرر في نصوص القانون المدني يقرر صراحة أو ضمناً حق المتضرر التبعي في التعويض، وأما أن يرجع إلى حكم قاعدة قانونية أخرى، ليست تشريعية، أحال إليها النص التشريعي، تقرر حق التعويض عن مثل هذا الضرر. كما لو أحال النص التشريعي وجوب التعويض لحكم قاعدة عرفية. إذ يكون للمضرر الاستناد عليها للمطالبة

<sup>66</sup> - د. محمود جمال الدين زكي، المصدر السابق، ص 196

<sup>67</sup> - د. محمود جمال الدين زكي، المصدر السابق، ص 196

<sup>68</sup> - د. صبري حمد خاطر، المصدر السابق، ص 256

<sup>69</sup> - د. محمد حنون جعفر، (مسؤولية المقاول العقدية عن فعل الغير)، شركة المؤسسة الحديثة للكتاب، الطبعة الأولى، لبنان، 2011، ص 215

بالتعويض في حالة غياب النص التشريعي<sup>70</sup>). والأساس القانوني بالمعنى العام متتحقق بالنسبة لدعوى تعويض الضرر التبعي، أذ أن النصوص التشريعية صريحة في تقرير حق المتضرر التبعي عن تعويضه عن الضرر التبعي (المادي والمعنوي) في حالة موت المتضرر الأصلي<sup>(71)</sup>.

2. الأساس القانوني بالمعنى الخاص: ويقصد به تحديد النظام القانوني الذي يقرر حق المتضرر في المطالبة بالتعويض عن الضرر التبعي الذي لحقه. والأساس القانوني بهذا المعنى أقرب ما يكون إلى تحديد مصدر الحق أو الالتزام بالنسبة لشخص المسؤول عن هذا الضرر<sup>(72)</sup>. والبحث عن هذا الأساس أنما يكون بعد تحقق وجود الأساس القانوني بالمعنى العام. أي ينبغي أولاً التأكيد من وجود نص قانوني يقرر صراحةً أو ضمناً حق المتضرر التبعي في المطالبة بتعويضه عن الضرر التبعي، ثم بعد ذلك البحث عن مصدر هذا الحق أو الالتزام بالنسبة لمصادر الالتزام المقررة في القانون المدني العراقي. ولما كانت مصادر الالتزام المقررة في القانون المدني العراقي خمسة، هي: العقد والأرادة المنفردة والعمل غير المشروع (ال فعل الضار) والكسب دون سبب (ال فعل النافع) والقانون<sup>(73)</sup>، لذلك فإن تحديد الأساس القانوني بالمعنى الخاص بالنسبة إلى حق المتضرر التبعي في المطالبة بالتعويض يكون من خلال أرجاع هذا الحق إلى أحدي هذه المصادر الخمسة، ومن ثم القول بأن الأساس القانوني لدعوى تعويض الضرر التبعي يرجع إلى هذا المصدر المعين<sup>(74)</sup>.

<sup>70</sup> - أنظر نص المادة الأولى من القانون المدني العراقي التي جاء فيها (1) - تسرى النصوص التشريعية على جميع المسائل التي تتناولها هذه النصوص في لفظها أو في فحواها. 2 - فإذا لم يوجد نص تشريعي يمكن تطبيقه حكمت المحكمة بمقتضى العرف فإذا لم يوجد فمقتضى مبادئ الشريعة الإسلامية الأكثر ملائمة لنصوص هذا القانون دون التقيد بمذهب معين فإذا لم يوجد فمقتضى قواعد العدالة

<sup>71</sup> - أنظر نص المادتين (203 و 205) من القانون المدني العراقي

<sup>72</sup> - د. محمد لبيب شنب، المسؤلية عن الأشياء، مكتبة النهضة المصرية، 1975، ص 260

<sup>73</sup> - عنون القانون المدني العراقي الباب الأول من الكتاب الأول بـ (مصادر الالتزام) وقسمه إلى خمسة فصول، تتناول في كل فصل فيه واحد من مصادر الالتزام الخمسة، وهي: العقد والأرادة المنفردة والعمل غير المشروع والكسب دون سبب والقانون. أنظر أيضاً جبار صابر طه، أقامة المسؤلية المدنية عن العمل غير المشروع على عنصر الضرر، جامعة صلاح الدين، 1984، ص 230-231

<sup>74</sup> - ويشار إلى أن الأساس القانوني بالمعنى الخاص يرتبط بالجانب النظري أو التنظيري للقانون المدني، أكثر من ارتباطه بالجانب العملي أو النظريقي له. ذلك لأنه من الناحية العملية، يكون مفهوم الأساس القانوني بالمعنى العام، هو الرئيسي بالنسبة إلى حكم قاضي الموضوع، للاستناد عليه للحكم بالتعويض، أذ أنه يكفي للحكم بالتعويض عن الضرر التبعي أن يثبت وجود حكم لقاعدة قانونية تقرره في نصوص القانون المدني أو في أحدى المصادر الرسمية الأخرى للقانون في حالة غياب النص التشريعي. أما مسألة أرجاع حكم القاعدة القانونية المقررة للتعويض إلى أحدى مصادر الالتزام المعروفة، فليست بذات أهمية للحكم القضائي. أما المعنى الخاص للأساس القانوني، فهو الذي يرتبط بالنظريية العامة للالتزام، والتي يكون بمقدورها ضرورة أرجاع حكم التعويض عن الضرر التبعي إلى أحدى مصادر الالتزام المقررة فيها. والأفأله لن يكون لهذا الحق أساساً قانونياً للمطالبة به.

هذا ويشار إلى وجود معنى ثالث للأساس القانوني، وهو الأساس القانوني بمعنى سبب أسناد الضرر إلى شخص معين: والأساس القانوني بهذا المعنى يعني البحث عن العوامل التي دفعت المشرع إلى تحويل شخص ما عبء التعويض دون غيره من الأشخاص، فإذا جرينا وراء الفقه التقليدي الذي يعمد إلى تحليل المسؤلية المدنية إلى ثلاثة عناصر، هي: الفعل والضرر والرابطة السببية بينهما، فأنا نصل إلى حصر أساس المسؤولية في أحد أمور ثلاثة تختلف باختلاف ظرفنا إلى كل عنصر من هذه العناصر. فقد يكون أسناد الضرر إلى الفاعل نتيجة سبب اكتشافه في تصرف الفاعل نفسه، وهذه النظرية التقليدية التي تقيم المسؤلية على أساس الخطأ. وقد يمون سبب أسناد هذا الضرر إلى الفاعل هو الرابطة السببية بين فعل هذا الفاعل وبين الضرر الذي وقع، وهذه هي نظرية تحمل التبعية. وأخيراً قد يكون أساس المسؤلية هو حدوث ضرر دون حق، بمعنى أن أساس المسؤولية هو الضمان. أنظر د. حسن علي الذنون، المبسط، المسؤولية عن الأشياء، المصدر السابق، ص 68-69

<sup>69</sup> وأخيراً يميز بعض فقهاء القانون الأداري، بين أساس المسؤولية وبين شرط قيام المسؤولية، كما هو الأمر بالنسبة إلى (الخطأ). أنظر د. أبراهيم طه الفياض، مسؤولية الأدارة عن أعمال موظفيها في العراق. أشار إليه د. محمد سليمان الأحمد، الخطأ وحقيقة أساس المسؤولية المدنية في القانون العراقي، مكتبة التفسير، أربيل، 2008، ص 42، هامش رقم (2)

## الفرع الثاني: الأسس المقترحة لدعوى تعويض الضرر التبعي

لم يتعرض شراح القانون المدني العراقي الذين تناولوا بيان هذا النوع من أنواع الضرر لبحث الأسس القانوني لتعويضه بشكل مفصل، حيث أشاروا بصورة سريعة وعبارۃ الى بعض الأسس التي يقوم عليها، والتي نحددها بالاتي:

**أولاً: الفعل الضار كأساس لدعوى تعويض الضرر التبعي:** يعد الفعل الضار أو العمل غير المشروع مصدراً أساسياً من مصادر الالتزام أو الحق الشخصي(75)، ويدعُب غالبية شرائح القانون المدني إلى أن الأساس القانوني لحق المتضرر التبعي في المطالبة بالتعويض عن الضرر التبعي هو الفعل الضار أو العمل غير المشروع الذي صدر عن المُسؤول عن الضرر الأصلي. ومعنى ذلك أن الفعل الضار الذي أدى إلى موت أو وفاة المتضرر الأصلي، والذي يمثل الأساس القانوني للتعويض عن الوفاة، هو نفسه الأساس القانوني للمطالبة بالتعويض عن الضرر التبعي. وحيثما في ذلك هو أن الضرر التبعي هو ضرر مباشر، نجم عن الفعل الضار، ولما كان مرتكب الفعل الضار أو العمل غير المشروع مسؤولاً عن جميع الأضرار المباشرة الناجمة عن فعله أو خطأه، لذلك فإنه يكون مسؤولاً عن تعويض الضرر التبعي، لأنه ضرر مباشر لحق المتضرر التبعي حاله حال الضرر المباشر الذي لحق المتضرر الأصلي، والذي يكون المسؤول ملزماً بالتعويض عنه. ونعتقد أن الاتجاه القائل بأن الضرر التبعي هو ضرر مباشر، ومن ثم يسأل عنه مرتكب الفعل الضار، بحاجة إلى تحليل ومراجعة. وهو ما يحتم علينا أن نحدد أولاً: المقصود بالضرر المباشر، وتحديد مدى رجحان اعتبار الضرر التبعي ضرراً مباشراً، وذلك ثانياً، وكما يأتي:

**1. المقصود بالضرر المباشر:** أقرت المادة (202) من القانون المدني العراقي حق التعويض عن الضرر الذي يلحق النفس بقولها (كل فعل ضار بالنفس من قتل أو جرح أو ضرب أو أي نوع آخر من انواع الأذىء يلزم بالتعويضات من أحدث الضرر). كما أشترطت المادة (207/1) من القانون في الضرر القابل للتعويض أن يكون نتيجة طبيعية للعمل غير المشروع (76). ومعنى ذلك أن الأضرار التي لا تكون نتيجة طبيعية للعمل غير المشروع لا يشملها التعويض. ولكن متى يكون الضرر نتيجة طبيعية للعمل غير المشروع؟ لم يحدد القانون المدني العراقي المقصود بالنتيجة الطبيعية للضرر، لذلك أتجه الشراح لتحديد لها، وأعتمد أكثرهم على ما أورده القانون المدني المصري من تعريف للنتيجة الطبيعية، وذلك في المادة (221) بقولها (... ويعتبر الضرر نتيجة طبيعية إذا لم يكن في استطاعة الدائن أن يتوقاها ببذل جهد معقول) (77). والذي يخلص مما تقدم، أن الضرر لكي يكون مباشراً، ومن ثم مشمولاً بالتعويض، يجب أن يكون نتيجة طبيعية للخطأ أو للفعل الضار، وهو يكون كذلك إذا لم يكن بأمكان الدائن أو المتضرر تجنبه أو تلافيه ببذل جهد معقول، أما إذا كان بأمكانه تلافيه بهذا الجهد المعقول، لكنه لم يفعل ووقع الضرر، فإن مرتكب الفعل الضار لا يسأل عن تعويضه، لأنه لن يكون ضرراً مباشراً (78).

75 - وقد خصص المشرع العراقي لأحكام الفعل الضار (47) مادة هي المواد (186-232). ويرى أستاذنا الدكتور حسن علي الذين أن المشرع العراقي قد خصص مواد كثيرة لأحكام الفعل الضار، بحيث لا يوجد لها مثيل في كل القوانين المدنية المعاصرة. ويرى أن سبب ذلك يرجع إلى رغبة المشرع العراقي إلى التوفيق بين أحكام الفقه الإسلامي من ناحية، وبين أحكام التشريعات الوضعية من ناحية أخرى، وأن ذلك قد جره إلى نقل كثير من المبادئ العامة والأحكام التطبيقية المختلفة التي وردت في كتب الفقه الإسلامي عامة وفي مجلة الأحكام العدلية خاصة، ومعظم هذه الأحكام التطبيقية جزئيات تغنى عنها القواعد العامة أو هي مبادئ عامة لا تصلح أن تكون تشريعات وأن صلحت أن تكون

76 - والتي جاء فيها (تقدير المحكمة التعويض في جميع الأحوال بقدر مالحق المتضرر من ضرر وما فاته من كسب بشرط أن يكون هذا نتيجة طبيعة للعمل غير المنسوب) 213 اساسا للتشريع. د. حسن علي الذنون، النظرية العامة للالاترارات، المكتبة القانونية، بغداد، ص 213

77 - وقد جاء في الأعمال التحضيرية لقانون المدني المصري بخصوص هذا المعيار ما يأتي (وقد عني المشرع بتحديد دلالة عبارة النتيجة الطبيعية تحديداً وأفياً ... وقد تقدم عند تفصيل أحكام الخطأ المشترك أن الدائن يقاسم مدينه تبعة الخطأ، ويتحمل المسؤولية عن شق من الضرر إذا أمتنع عن دفع هذا الشق، متى كان في أستطاعته أن يفعل ذلك، ببذل قسط معقول من الحيطة، ومؤدى هذا أن نصيب المدين من تبعة الضرر ينحصر فيما لا يكون للدائن قبل بتوقيه، على الوجه الذي تقدمت الإشارة اليه، وهذا هو المقصود بالنتيجة الطبيعية لتأخر المدين عن الوفاء بالالتزام) الأعمال التحضيرية، الجزء الثاني، مطبعة دار الكتاب العربي، وزارة العدل، ص 565

78 - ويختلف موقف القانون المدني الفرنسي فيما يتعلق بتحديد الضرر المباشر عن موقف كل من القانونيين العراقي والمصري، أذ ميز القانون الفرنسي في تحديد الضرر المباشر بين المسؤولية العقدية والمسؤولية التقصيرية، فيما يتعلق بالمسؤولية العقدية، أعتبرت المادة (1151) منه الضرر المباشر هو النتيجة الفورية المباشرة لعدم التنفيذ. أما في المسؤولية التقصيرية، فقد أشرطت المادة (1382) منه أن توجد رابطة سببية ما بين الضرر وما بين الفعل الخاطئ لكي يكون ضرراً مباشراً قابلاً للتعويض عنه. د. حسن علي الذنون، المبسوط في شرح القانون المدني، الخطأ، المصدر السابق، ص 307 ونعتقد أن مسلك القانون المدني الفرنسي أكثر صحة ودقة من مسلك القانونيين العراقي والمصري، ذلك لأن مفهوم الرابطة السببية أوسع نطاقاً من مفهوم النتيجة الطبيعية. لاحظ بنفس المعنى د. حسن علي الذنون، المبسوط في شرح القانون المدني، الرابطة السببية، ص 29

2. مدى رجحان اعتبار الضرر التبعي ضررًّا مباشراً: عرفنا فيما سبق المقصود بالضرر المباشر طبقاً لنصوص القانون المدني العراقي والمدني المصري، وذكرنا أن غالبية شراح القانون المدني قد اعتبروا الضرر التبعي ضررًّا مباشراً ناجماً عن الفعل الضار الذي لحق المتضرر الأصلي، وبالتالي فإن الفعل الضار هو الأساس القانوني للتعويض عنه. الأئنا نعتقد أن اعتبار الضرر التبعي ضررًّا مباشراً لا ينسجم مع طبيعة وحقيقة هذا الضرر، لذلك نسجل على ما سبق الملاحظات التالية:

- أ- نعتقد أن مسألة تحديد نوع الضرر فيما إذا كان مباشراً أو غير مباشراً، إنما تثور بالنسبة لشخص المتضرر الأصلي فقط، أي عندما ينجم عن الفعل الضار مجموعة متعاقبة أو متسلسة من الأضرار تلحق شخص المتضرر الأصلي نفسه. أما بالنسبة للضرر التبعي، فهو ضرر تعلق بشخص آخر غير المتضرر الأصلي، لذلك فهو لا يخضع لها التحديد.
- ب- وحتى لو فرضنا أن الضرر التبعي يخضع لمسألة تحديده فيما إذا كان ضررًّا مباشراً أو غير مباشراً، فأئنا نعتقد أنه ضرر غير مباشر بالنسبة للفعل الضار<sup>79</sup>، ذلك لأنه (طبقاً للمعيار القانوني للضرر المباشر) لا يعد نتيجة طبيعية للفعل الضار لعدة أسباب، منها:
- أن الضرر لكي يكون مباشراً يجب أن لا يكون مجرد نتيجة للفعل الضار، بل يجب أن يكون نتيجة طبيعية، أي حصل حسب المجرى الطبيعي للأمور، ونعتقد أن الضرر التبعي (فقدان الإعالة والألام النفسية) لا تدخل ضمن المجرى الطبيعي للأمور، بل هي حالات خاصة وأستثنائية.
  - وقد يمكن اعتبار الضرر التبعي نتيجة طبيعية للفعل الضار فيما لو كان (ضررًّا جسدياً)، كما لو أفترضنا أن الفعل الضار الذي أدى إلى وفاة المتضرر الأصلي قد أحق أصابة جسدية لشخص آخر في وقت أرتكابه. أو إذا كان (ضرر ماديًّا بحثاً) كما لو قام شخص بحرق منزل شخص آخر وأنتقلا الحريق إلى المنزل المجاور له وحرقه أيضاً. أما بالنسبة للضرر التبعي محل البحث، فهو ضرر مالي بحث (فقدان الإعالة) أو ضرر معنوي (الألام النفسية). ونعتقد بالنسبة إلى الضرر المالي، أنه ضرر من نوع خاص أقرب ما يكون إلى الفوائد القانونية التي ألزم القانون بالتعويض عنها عندما يكون الالتزام دفع مبلغ من النقود. كما أنه ضرر أستثنائي بالنسبة للضرر المعنوي، لم يقرر القانون التعويض عنه إلا في حالات خاصة وطبقاً لشروط معينة.
  - وأخيراً نقول، إذا أعتبرنا ضررًّا مباشراً، كل من ضرر (فقدان الإعالة) و(الألام النفسية) التي لحقت المعال والزوج والأقربين نتيجة وفاة المتضرر الأصلي، فإنه يلزم في الوقت نفسه اعتبار الأضرار التي لحقت أشخاص آخرين نتيجة واقعة الوفاة أضراراً مباشرة أيضاً، كدائنون المتوفى وزبائنه والمجهزون والموردون الذين كانوا يتعاملون معه، وبالتالي يكون لهم حق المطالبة بالتعويض عن هذه الأضرار. إلا أن القانون يمنع ذلك، لأنه حصر حق التعويض عن الضرر التبعي بطائفتين من الأشخاص فقط هم (المعالين والزوج والأقربين من الأسرة). وهو ما يدل أن الحكم الفاضي بتعويضهم ذا طبيعة خاصة.

ثانياً: نص القانون كأساس لدعوى تعويض الضرر التبعي: يعد القانون مصدراً لجميع الالتزامات الناشئة عن مصادر الالتزام التي نص عليها القانون المدني العراقي، فهو مصدر الالتزامات الناشئة عن العقد وعن الأرادة المنفردة وعن الفعل الضار وعن الكسب دون سبب، كما أنه مصدر للالتزامات أخرى ذات طبيعة خاصة، لا ترجع إلى مصادر الالتزام المعروفة. لذلك فإن للقانون بأعتبره مصدراً للالتزام صفتين أو مظاهرتين، هما:

1. مصدر غير مباشر: فالالتزامات الناشئة عن العقد وعن الأرادة المنفردة وعن العمل غير المشروع وعن الكسب بدون سبب، لها مصدر مباشر، يتمثل بكل من العقد والارادة المنفردة والعمل غير المشروع والكسب دون سبب، إلا أن لها في الوقت نفسه مصدر غير مباشر، هو الذي جعلها تنشأ من مصدرها المباشر، وهو الذي حدد أركانها وبين أحکامها. فلو أخذنا العمل غير المشروع على سبيل المثال، لوجدنا كل خطأ يصدر من شخص ويلحق ضرر بشخص آخر، يلزم من

79 - جاء في قرار محكمة الاستئناف المصرية المختلطة أنه إذا رفضت الأدارة تجديد رخصة لأحدى شركات النقل وكانت مخطئة في عدم تجديد الرخصة، كانت مسؤولة عن تعويض هذه الشركة عما أصابها من ضرر، ولكنها لا تكون مسؤولة عن تعويض بائع عربات النقل إذا أصابها ضرر من جراء عدم تجديد الرخصة بفوات صفات كأن من المنتظر أن يعدها مع الشركة التي لم تجدد رخصتها. ويعلق الدكتور السنهوري على هذا القرار بالقول (ويلاحظ هنا أن الضرر المشوكي منه قد أصاب شخصين لا شخصاً واحداً: الشركة والضرر الذي أصابها ضرر مباشر، وبائع عربات النقل والضرر الذي أصابه ضرر غير مباشر) د. عبد الرزاق السنهوري، الوسيط، المصدر السابق، ص 1035

2. مصدر مباشر: حيث يعتبر القانون مصدرًا مباشراً لطائفة من الألتزامات التي لا يجمع بينها جامع، والتي لا يمكن ردها إلى أي من مصادر الألتزام المعروفة من عقد أو أرادة منفردة أو عمل غير مشروع أو كسبب دون سبب، وهي التزامات تتقرر بنص القانون، وتختضع للنصوص القانونية التي أنشأتها من حيث أركانها ومداها وأحكامها(81). وبالنسبة للألتزام محل البحث، وهو التزام المسؤول عن الفعل الضار في تعويض الضرر التبعي الذي لحق أشخاص آخرين غير شخص المتضرر الأصلي، فإن التساؤل يثور حول مدى امكانية اعتبار نص القانون هو المصدر المباشر له؟ الواقع أننا نؤيد مثل هذا التوجه، ذلك لأنه بالإضافة إلى ما سبق وأن ذكرناه من ملاحظات عند كلامنا عن الأساس الأول، فأنتنا نعتقد أن ما نصت عليه المادتين (202-205) من القانون المدني العراقي، من منح المتضررين بالتبعة عن وفاة المتضرر الأصلي الحق في مطالبة المسؤول عن الوفاة بالتعويض عما لحقهم من ضرر مادي (فقدان الإعالة) أو ضرر معنوي (بالنسبة للزوج والأقربين)، هو تقرير لحالات استثنائية خاصة، وأن المشرع المدني أورد هذه الحالات الخاصة لأعتبارات معينة، أهمها هي قصور نظام التعويض المدني المقرر في القانون المدني العراقي بالنسبة للأضرار الواقعية على النفس، أي ضرر الموت، فالتعويض لا يشمل طبقاً لنصوص القانون المدني العراقي كامل التعويض عن الضرر الحقيقي الناجم عن زهق روح الضحية (المتضرر المباشر)، لذلك أتجه المشرع المدني إلى التوسيع من نطاق التعويض في مثل هذه الحالة من خلال النص في المادتين السابقتين على امكانية تعويض أشخاص آخرين لحقهم أضرار تبعية مادية أو معنوية نتيجة وفاة المتضرر الأصلي أو الضحية<sup>82</sup>. لذلك نعتقد أن اعتبار نص القانون هو المصدر المباشر أو الأساس القانوني للألتزام المسؤول عن الفعل الضار في التعويض عن الضرر التبعي، هو الأساس السليم والأكثر دقة من الأساس الأول الذي يعتبر الأساس القانوني له هو الفعل الضار. وبالتالي فإن أساس تعويض الضرر التبعي للدعوى الشخصية، يختلف عن أساس تعويض الضرر الأصلي تبعاً للدعوى الوراثية(83).

80 - د. عبد الرزاق السنوري، المصدر السابق، ص 1438

81 - د. عبد المجيد الحكيم و عبد الباقى البكري و محمد طه البشير، الوجيز في نظرية الالتزام، الجزء الاول، مكتبة السنوري، بغداد، ص 306

82 - ونعتقد بأننا حتى لو شأينا الفقه المدني الذي يذهب إلى اعتبار أساس مسؤولية المتضرر الأصلي ناجمة عن الفعل الضار على اعتبار الضرر التبعي ضرراً مباشراً، فإن الضرر التبعي فيما يتعلق بضرر فقدان الإعالة غير الملزمة قانوناً (أي التي كان المتوفى يتبرع بها للمعيل) هو ضرر غير محقق أي أحتمالي. فالضرر الذي يصيب شخصاً كان يعوله القتيل دون أن يكون ملزماً قانوناً بالاتفاق عليه، هو ضرر أحتمالي. أنظر. د. سليمان مرقص، المسئولية المدنية في تقنيات البلاد العربية، القسم الأول، معهد البحوث والدراسات العربية، مطبعة الجيلاوي، 1971، ص 133

83 - د. محمود جمال الدين زكي، المصدر السابق، ص 194

## الخاتمة

بعد الانتهاء من بحثنا هذا، الذي تناولنا فيه دعوى تعويض الضرر التبعي وأساسها القانوني، نسجل أدناه أهم ما توصلنا إليه من نتائج أو استنتاجات، اهم ما نراه من توصيات أو مقتراحات. وكما يأتي:

### أولاً: الاستنتاجات:

1. الضرر التبعي، نوع خاص من أنواع الضرر، الزم القانون المدني العراقي وأكثرية القوانين المدنية التعويض عنه، وذلك وفق شروط حدتها النصوص القانونية المدنية. ورغم أن القوانين المدنية لم تحدد له تسمية معينة، إلا أننا أطلقنا عليه تسمية الضرر التبعي أو التابع، لأنها تسمية تتوافق مع حقيقته ومعناه.

2. حدد القانون المدني العراقي الأشخاص الذين يستطيعون المطالبة بالتعويض عن الضرر التبعي، بطاقة من الأشخاص، هما: الأشخاص المعالون، الذين كانوا يتلقون أعلاه مستمرة ومنتظمة من قبل المتضرر الأصلي (المتوفى)، وأدت وفاته إلى انقطاعها. وسواءً كان المتوفى ملزماً بالإعالة قانوناً أم غير ملزماً بها. وذلك فيما يتعلق بالضرر التبعي المالي. والطائفة الثانية، هم الأشخاص الذين تضرروا بالتباعية بضرر أصلي نتيجة وفاة المتضرر الأصلي، وقد حددتهم القانون المدني العراقي بكل من (الأزواج والأقربين من الأسرة).

3. يسم الضرر التبعي بخصيصة ذات طبيعة مزدوجة، فهو من ناحية، ضرراً تبعياً، أي أنه يرتبط في وجوده بوجود الضرر الأصلي. إلا أنه في الوقت نفسه ضرراً مستقلاً عن الضرر الأصلي من حيث الشخص المتضرر وطبيعة الضرر ودعوى التعويض عنه، وغيرها من الأحكام.

4. في حالة وفاة المتضرر الأصلي نتيجة الفعل الضار أو العمل غير المشروع، فإن حقه في التعويض عن الضرر المادي والمعنوي الذي لحقه ينتقل إلى خلفه العام من ورثة وغيرهم، حيث يستطيعون المطالبة بتعويض هذه الأضرار عن طريقة (الدعوى الوراثية). أما الأضرار الشخصية (المادية والأدبية) التي لحقت الورثة أو غيرهم من الأشخاص نتيجة واقعة الوفاة، فإن المطالبة بها يكون عن طريق (الدعوى الشخصية).

5. تعد مسألة تحديد الأساس القانوني لدعوى تعويض الضرر التبعي على درجة كبيرة من الأهمية، إذ أنها تحدد لنا مصدر الالتزام الذي جعل المسؤول عن حادثة وفاة المتضرر الأصلي ملزماً بتعويض الأضرار التبعية التي لحقت المتضررون التبعيون. إلا أن جميع من بحث في تعويض هذا الضرر، لم يسلط الضوء بشكل كافٍ لهذا الموضوع، لذلك حاولنا بحث هذه المسألة بشكل مفصل في بحثنا هذا، وتوصلنا إلى أن الأساس القانوني السليم لدعوى تعويض الضرر التبعي فيما نراه هو نص القانون، وليس الفعل الضار كما ذكر غالبية الشرح. لذلك فإن التعويض عن الضرر التبعي يتحقق بمجرد تحقق الشروط التي نص عليها القانون، ولا يلزم المطالب به أثبات أركان المسؤولية الثلاث من خطأ وضرر وعلاقة سببية بينهما.

### ثانياً: المقتراحات:

1. نعتقد أن الدافع الذي جعل المشرع المدني العراقي يقرر في نصوص صريحة الحق في التعويض عن الأضرار التبعية في حالة ما إذا نجم عن الفعل الضار وفاة المتضرر الأصلي، هو قصور نظام التعويض المدني المقرر في القانون المدني العراقي بالنسبة للأعتداء الواقع على النفس (ضرر الموت). أذ لم يوفق المشرع المدني العراقي فيما نراه، عندما ساوي في طريقة أو أسلوب التعويض عن الفعل الضار الواقع على النفس مع طريقة التعويض عن الفعل الضار أو الأعتداء الواقع على المال. أذ طبقاً لنص المادة (207) من القانون المدني العراقي، فإن التعويض عن الوفاة يتم تقديره من قبل المحكمة بقدر ما لحق المتضرر من ضرر وما فاته من كسب. بهذه الطريقة أذا كانت صالحة لتقدير التعويض عن الأضرار الناجمة عن الأعتداء على المال، فإنها في تقديرنا غير صالحة لتقدير التعويض عن الأعتداء الواقع على النفس، وما ينجم عنه من زهق روح أنسان. لذلك فإننا ندعوا المشرع المدني العراقي إلى مراجعة النصوص القانونية المتعلقة بالأعتداء الواقع على النفس (والواقع على دون النفس) المنصوص عليها في القانون المدني العراقي النافذ، وأعادة صياغتها بما يضمن التعويض المناسب لضرر الوفاة أو أزهاق روح الأنسان. ونعتقد أن تبني نظام التعويضات المقررة سلفاً بالنسبة للأضرار الناجمة عن الأعتداء على النفس والجسد، هو النظام

الأمثل والأكثر ملائمة لطبيعة الأضرار الناجمة عن هذه الأعتداءات. وهو ما يقرره نظام التعويض المحدد في الشريعة الإسلامية. لذلك ندعوا إلى ضرورة الأخذ به وتبنيه من قبل المشرع المدني العراقي.

2. أن النصوص المقررة للتعويض عن الضرر التبعي والواردة في القانون المدني العراقي والقوانين العربية الأخرى كالقانون المدني المصري وغيره، مصدرها التاريخي أو المباشر هو القانون المدني الفرنسي، حيث تبني القانون المدني العراقي نظام التعويض عن الضرر التبعي المقرر في القانون المدني الفرنسي مع بعض التحوير الطفيف، خصوصاً فيما يتعلق بظروف الأشخاص المشمولين به. وأن السبب الذي دفع المشرع الفرنسي وبيهده الفقه والقضاء الفرنسي في أقرار نظام التعويض عن الأضرار التبعية، هو انتقاء نظام التعويضات المقدرة سلفاً بالنسبة للأعتداءات الواقعية على النفس في القانون المدني الفرنسي. بل أن الفقه الفرنسي كان وما زال في نقاش وجدل كبيرين حول مسألة مدى اعتبار الموت أو الوفاة الناجمة عن الفعل الضار ضرراً يوجب التعويض عنه، أذ يذهب جانب كبير منه إلى عدم الاعتراف بضرر الموت، ومن ثم عدم التعويض عن الوفاة أو الموت، بحجة انتقاء النمة المالية للضحية بالموت. لذلك أقر القانون المدني الفرنسي نظام التعويض عن الأضرار التبعية لتعطيله أضرار أخرى نجمت عن واقعة وفاة المتضرر الأصلي. لذلك نعتقد أن ليس هنالك داع أو مبرر للمشرع المدني العراقي في تبني موقف القانون المدني الفرنسي في أقرار التعويض عن الضرر التبعي، ذلك لأن الموت طبقاً لقواعد الشريعة الإسلامية أو الفقه الإسلامي الذي يعد المصدر التاريخي الثاني للقانون المدني العراقي، هو ضرر محقق يترب على وقوعه الحق في التعويض لورثة الضحية. وبالتالي فإننا نعتقد عدم ضرورة الأخذ بنظام التعويض عن الضرر التبعي. ونقترح ألغاء النصوص المقررة له، وأستبدلها بنظام التعويض المحدد سلفاً، بالصورة التي ذكرناها في النقطة أعلاه. فنظام الديمة الشرعية يقرر تعويض كاف لورثة المتوفى ولخلفه العام. لذلك لا يبقى مبرر لتقرير التعويض عن الضرر التبعي في حالة الأخذ بالتعويض المقرر في الفقه الإسلامي. فالورثة والأقربيون أصحاب حق التعويض عن الضرر التبعي الأدبي سيحصلون على ترضية كافية من مبلغ الديمة، كما أن المعالين إذا كانوا من بعدهم بفقدان الإعالة، أما إذا كانوا من غير الورثة، فإنه لا يوجد الزام قانوني بحصولهم على الإعالة بصورة مستمرة ودائمة، ويمكن للورثة منحهم مبلغ معين من مبلغ الديمة إذا شاعوا. لذلك لا يبقى أي داع للأبقاء على نص المادتين 202 و 205 من القانون المدني العراقي.

### قائمة المصادر

#### أولاً: الكتب:

1. المعجم الوسيط، الجزء الأول والثاني، دار الدعوة، أستانبول، تركية، 1989
2. د. أحمد شرف الدين، انتقال الحق في التعويض عن الضرر الجسدي، مطبعة الحضارة العربية، 1982
3. - د. أدم وهيب النداوي، المرافعات المدنية، الطبعة الثالثة، المكتبة القانونية، بلا سنة طبع، بغداد
4. د. حسن علي الذنون، المبسوط في شرح القانون المدني، ج 2، الخطأ، دار وائل للنشر، 2006
5. د. حسن علي الذنون، المبسوط في شرح القانون المدني، ج 3، الرابطة السippية، دار وائل للنشر، 2006
6. د. حسن علي الذنون، المبسوط في شرح القانون المدني، ج 1، الضرر، دار وائل للنشر، 2006
7. د. حسن علي الذنون، المبسوط في شرح القانون المدني، ج 5، دار وائل للنشر، 2006
8. د. حسن علي الذنون، النظرية العامة للألتزامات، المكتبة القانونية، بلا سنة طبع، بغداد
9. د. سعدون العامري، تعويض الضرر في المسؤولية التقتصيرية، مركز البحوث القانونية، بغداد، 1981
10. د. سعدون ناجي القشطيني، شرح أحكام المرافعات، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، مطبعة المعارف، بغداد، 1979
11. د. سليمان مرقس، الوافي في شرح القانون المدني، القسم الأول، المجلد الأول، الطبعة الخامسة، 1992

12. د. سليمان مرقس، المسؤولية المدنية في تقنيات البلاد العربية، القسم الأول، معهد البحث والدراسات العربية، مطبعة الجبلاوي، 1971
13. د. عبد الرزاق السنھوري، الوسيط في شرح القانون المدني، الجزء الأول، المجلد الثاني، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2011
14. د. عبد المجيد الحكيم، الموجز في شرح القانون المدني، مصادر الالتزام، المكتبة القانونية، بلا سنة طبع، بغداد
15. د. عبد المجيد الحكيم و عبد الباقی البکری و محمد طه البشیر، الوجيز في نظرية الالتزام، الجزء الاول، مکتبة السنھوري، بغداد
16. د. عزيز كاظم جبر، الضرر المرتد وتعويضه في المسؤولية التقصيرية، دراسة مقارنة، مکتبة دار الثقافة، عمان، الأردن، 1998
17. د. محمد حنون جعفر، مسؤولية المقاول العقدية عن فعل الغير، شركة المؤسسة الحديثة للكتاب، الطبعة الأولى، لبنان، 2011
18. د. محمد سليمان الأحمد، الخطأ وحقيقة أساس المسؤولية المدنية في القانون العراقي، مطبعة التفسير، أربيل، 2008
19. د. محمد لبيب شنب، المسؤولية عن الأشياء، مطبعة النهضة المصرية، 1975
20. د. محمود جمال الدين زكي، مشكلات المسؤولية المدنية، الجزء الأول، مطبعة جامعة القاهرة، 1978  
ثانياً: البحوث المنشورة
1. د. صبري حمد خاطر، الضرر المرتد في القانون العراقي والمقارن، مجلة العلوم القانونية، كلية القانون، جامعة بغداد، المجلد الثامن، العدد الأول والثاني، 1989 .
2. د. غاري عبد الرحمن ناجي، تحديد المستحقين للتعويض عن الضرر الأدبي نتيجة الوفاة، مجلة، بحث منشور في مجلة القضاء، السنة التاسعة والثلاثون، الأعداد/ الأول والثانين 1985
3. د. محمد حنون جعفر، خصوصية التنظيم القانوني للعلاقات الأسرية، بحث منشور في مجلة دراسات قانونية وسياسية، كلية القانون والسياسة/ جامعة السليمانية، السنة السادسة، العدد 12، أب، 2018
- 4- مكي أبراهيم لطفي، من ستحق التعويض عن القتل، بحث منشور في مجلة القضاء، العددان الثالث والرابع، السنة السابعة والعشرون، تموز- كانون الأول، 1972  
ثالثاً: القوانين
1. القانون المدني العراقي رقم (40) لسنة 1951
2. قانون المرافعات العراقي رقم 83 لسنة 1969
3. قانون التأمين الألزامي من حوادث السيارات رقم 52 لسنة 1980
4. مجلة الأحكام العدلية
5. القانون المدني لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية السابقة
6. الأعمال التحضيرية للقانون المدني المصري، الجزء الثاني، مطبعة دار الكتاب العربي، وزارة العدل.